المياه والأمن القومى العربى

دراسة فى نظريات الصراع والتعاون والتوازن الاستراتيجى الإقليمى

طلال صالح إبراهيم بنان(*)

تقـــديم:

يقصد بالأمن القومى تحقيق متطلبات استمرار الدولة وبقائها، عن طريق تحييد التهديدات الحقيقية والمحتملة، والعمل على حيازة القوة الاقتصادية والعسكرية، وتحقيق أهداف انخراطها فى النظام الدولى، مع تطوير الاستراتيجيات المناسبة من أجل حماية أمنها، والذود عن مصالحها الوطنية (Santayana, 1993, 1).

مثل هذا التعريف لمفهوم الأمن القومى وراء الغموض الذى يوسم به كثير من الدراسات العربية؛ إذ يستخدم المفهوم أحيانا فى بعده القطرى الضيق، لينصرف إلى أمن كل دولة على حدة (المجذوب، ٢٠٠٩، ١).

أما من الناحية الاصطلاحية، وفيما يخص هذه الدراسة، ينصرف مفهوم الأمن القومى العربى إلى مجموع الأمن القومى للدول العربية.

فإقليميا، يوجد نظام عربى، ممثل فى الجامعة العربية التى تضم كل الدول العربية، يؤصل مؤسساتيا لمفهوم الأمن القومى العربى. ومعاهدة الدفاع المشترك الموقع عليها من كل الدول العربية الأعضاء فى الجامعة العربية فى ١٣ إبريل ١٩٥٠م، أسست لمبدأ الأمن الجماعى العربى؛ إذ نصت المادة الثانية

(*) أستاذ العلوم السياسية المشارك، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

من المعاهدة على الآتى: "تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعا"، بل إن المعاهدة نصت على ما يعرف بالأمن القومى الوقائى. فمجرد تطور أى خطر داهم على أية دولة عربية يستلزم اتخاذ التدابير الجماعية، من كل الدول العربية لمواجهته، كما نصت المادة الثالثة، حتى إن المعاهدة جعلت من قضية الأمن القومى العربى قضية أولية، تتفوق على أية اعتبارات سياسية أو أمنية قطرية. لقد حرمت المعاهدة على أية دولة عربية عقد أى اتفاق دولى من شأنه أن يناقض معاهدة الدفاع المشترك، أو حتى تسلك مسلكا فى علاقاتها الدولية، يتنافى مع أغراض المعاهدة، كما جاء فى نص المادة العاشرة.

والأمن القومى العربى لا يقتصر على القضايا الاستراتيجية ذات البعد العسكرى التقليدى التى تهدد بصورة مباشرة استقرار دول الجامعة العربية ووحدتها وسلامتها، بل تمتد إلى قضايا التكامل الإقليمى بين الدول العربية، فى المجالات الاقتصادية والتنموية، بوصفها أهم دعائم الأمن القومى العربى، فى صورته الاستراتيجية الشاملة.

فهناك، على سبيل المثال، إشارة واضحة إلى الأمن القومى العربى فى ميثاق العمل الاقتصادى القومى الذى أبرم فى مؤتمر القمة العربى الحادى عشر فى ١٩٨٠/١١/٢٧م؛ إذ ذكرت الديباجة: "العمل الاقتصادى يمثل عنصرا رئيسيا فى العمل العربى المشترك، وقاعدة راسخة، ومنطلقا ماديا له، و...أنه يشكل الأرضية الصلبة للأمن القومى الذى يتعزز بالتنمية المستقلة الشاملة". كما نجد فى استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك التى أبرمت فى القمة نفسها، بندا يتعلق بالأهداف، ينص على ما يأتى: "الأمن القومى العربى يشمل الأمن الفكرى والأمن العسكرى والأمن الغذائى والأمن التكنولوچى" (منذر سليمان، ٢٠٠٩، ١).

من كل ما سبق يتضح أن هناك بنية تحتية إقليمية على مستوى قيم النظام العربى الرسمى وحركته، لمفهوم الأمن القومى العربى، وتواتر العمل المؤسساتى العربى، إقليميا، فى ظل فعاليات الجامعة العربية التى تأخذ شكل معاهدات ملزمة، تؤكد الالتزام بها أعلى مؤسسات النظام الرسمى العربى ممثلة فى القمم العربية، وإن لم تأت إشارة مباشرة لمفهوم الأمن القومى العربى فى ميثاق الجامعة العربية.

من هنا يعد موضوع المياه فى العالم العربى فى صلب قضية الأمن القومى العربى، وأضحى توافر المياه لأغراض الاستهلاك الآدمى المباشر وأغراض التنمية، بمجالاتها الواسعة فى الزراعة والصناعة والعمران، من أهم أجزاء الأمن القومى للدول العربية (رواء الطويل، ٢٠٠٩، ١).

وازدادت أهمية المياه للأمن القومى للدول المختلفة، بعدما أصبح الماء موردا متناقصا يعانيه كثير من المجتمعات. وتستنتج دراسة أعدتها جامعة كولورادو فى الولايات المتحدة الأمريكية (نشرت فى مايو ٢٠٠٧م) أن مصادر العالم من المياه الصالحة للشرب تشهد نضوبا سنويا سريعا. ونصف سكان العالم سيواجهون مشاكل فى الحصول على مياه الشرب والرى فى خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة، خاصة أن الدول الفقيرة مائيا التى تضم نصف سكان الأرض، سوف يتضاعف عدد سكانها فى خلال ربع قرن (وحيد عبد العال، ٢٠٠٩، ١).

ووفق أحدث تقرير صادر عن البنك الدولى فى سبتمبر ٢٠٠٩ بعنوان: "الموارد المائية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"؛ فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر المناطق التى تعانى ندرة المياه. فعلى مستوى العالم، يبلغ متوسط كمية المياه المتاحة للفرد سنويا نحو ٧٠٠٠ متر مكعب، فى حين لا يزيد متوسط كمية المياه المتاحة للفرد سنويا فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن نحو ١٢٠٠ متر مكعب. ويعانى نصف سكان هذه المنطقة

أوضاعا مائية صعبة جدا. وفضلا عن هذا، فمع توقع نمو سكانى من حوالى ٣٠٠ مليون نسمة فى الوقت الحالى إلى زهاء ٥٠٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٥، من المنتظر تراجع كمية المياه المتاحة للفرد إلى النصف بحلول عام ٢٠٥٠ (البنك الدولى، ٢٠٠٩)؛ لذا يصنف معهد الموارد العالمية منطقة الشرق الأوسط بالمنطقة التى بلغ فيها عجز المياه درجة الأزمة، وأصبحت قضية سياسية بارزة، خاصة على امتداد أحواض الأنهار الدولية (فكرية أبا يزيد، ٢٠١٠، ١٥). فجذور المشكلة تكمن، بصورة أساسية، فى الاستخدام المشترك للأنهار الدولية، والتعرض للسيادة الإقليمية المتعلقة بها؛ وهو ما يؤجج الصراعات التى يمكن أن تنشأ فى أحواض الأنهار (أرنون سوفر، ٢٠٠٦، ١٥- ٢٦).

ومما يعكس الأبعاد الاستراتيجية الخطيرة على الأمن القومى العربى لمشكلة المياه، أنه قد غدا موضوع المياه مرشحا لإشعال الحروب فى منطقة الشرق الأوسط، كما جاء فى دراسة لمؤسسة الاستشارات الدولية «برايس - ووترهاوس - كوريز»؛ إذ استنتجت الدراسة أن مناطق نهرى دجلة والفرات، (هى تركيا وسورية والعراق)، ومنطقة شط العرب (بين العراق وإيران)، ودول حوض مصب النيل (مصر والسودان وإثيوبيا)، إضافة إلى النزاع على نهر الليطانى فى لبنان، ومكامن المياه الجوفية فى فلسطين (بين لبنان وإسرائيل وفلسطين)، جميعها مناطق لبؤر مائية ساخنة، يمكن أن تنفجر فى أية لحظة قبل أن ينتصف هذا القرن (مكى معمرى، ٢٠١٠، ١).

أهمية الدراسة:

أمام هذه الحقائق التى سبقت الإشارة إليها؛ فإن المياه فى المنطقة العربية تقع فى قلب قضية الأمن القومى العربى. وهذا الأمر تزداد خطورته مع الأيام، بزيادة احتمالات نشوب الصراعات إقليميا بين الدول العربية ودول حوض الأنهار ومنابعها التى تصب أو تجرى فى أراضى بعض الدول العربية،

وكذا الصراع، بل حتى الحرب مع إسرائيل، للسيطرة على مكامن المياه غير المتجددة فى المناطق الحدودية المحاذية، أو تلك التى تطمع إسرائيل فى الاحتفاظ بها، بمنطق الاحتلال، حتى بعد التوصل لأية "تسوية سلمية" بين العرب وإسرائيل.

فالقضية متشعبة جدا، يتعلق جزء منها بإدارة استخدام الموارد المائية العربية وتطويرها وترشيدها، من خلال التعاون داخل النظام العربى، والجزء الآخر بإدارة القضية، إقليميا (سياسيا ودبلوماسيا وقانونيا)، مع دول الجوار الجغرافى التى تشكل المصدر الرئيسى للمياه العربية. ويبقى جزء آخر؛ هو الأخطر، يتعلق بإدارة قضية المياه، من خلال حركة الصراع العربى الإسرائيلى. وهنا تأتى أهمية الدراسة التطبيقية باستخدام نظريات الصراع والتعاون التى يزخر بها فرع العلاقات الدولية فى علم السياسة، إضافة إلى محاولة التعاطى مع المشكلة، عربيا، باستخدام أدوات إدارة الصراع السلمية التى توفرها إمكانات الدبلوماسية العربية والبنى التحتية المتاحة فى فعاليات مؤسسات النظام الدولى، بكل أشكالها السياسية والقانونية والتنظيمية، من أجل تعظيم عائد الإدارة الجماعية العربية للمشكلة، من منظور صلتها الوثيقة بالأمن القومى العربى.

الدراسات السابقة:

يمكن تقسيم الدراسات المتاحة التى تقترب من موضوع هذه الدراسة، إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: دراسات وصفية، تتناول احتمالات الصراع، بسبب قضية المياه؛ منها:

- "أزمة المياه فى العالم العربى" (إبراهيم سليمان عيسى، ١٩٩٩)، تدعو إلى تدارك الأزمة منذ بدايتها، بدون خوض فى احتمالات

الصراع الكامنة فيها، القابلة للانفجار.

- "مشكلة المياه والموارد المائية فى الشرق الأوسط" (إبراهيم خليل العلاف، ٢٠٠٨)، تقصر اهتمامها على الجبهة المائية مع إسرائيل، ولا تتناول المشكلة من منظورها الكلى الشامل.

- "الأمن المائى فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" (مجموعة من الباحثين، ٢٠٠٨)، تهتم بالأمن المائى فى دول مجلس التعاون، وليس من منظور الأمن القومى العربى الشامل.

النوع الثانى: دراسات ربطت بين المياه ومفهوم الصراع والأمن:

- "الأمن المائى والوطن العربى" (دراسة عارف سمان، ٢٠١٠)، تتحدث عن مقترح تسعير المياه وبيعها الذى يتبناه البنك الدولى بتاريخه المعروف فى مناهضة حقوق العرب التنموية.

- "الأمن المائى العربى" (دراسة منذر خدام، ٢٠٠١)، تهتم بالبعد العسكرى فى إدارة أزمة المياه عربيا، وهو ما يضيق من استراتيجية التعامل مع الأزمة، فى بعدها الإقليمى التكاملى.

- "الصراع على المياه فى الشرق الأوسط" (أرنون سوفر، ٢٠٠٦) تتناول القضية من وجهة نظر إسرائيلية، وبذا تتناولها بعيدا عن جذورها السياسية والأمنية الوثيقة الصلة بالأمن القومى العربى.

- "مستقبل أزمة المياه والصراع عليها فى الشرق الأوسط" (إبراهيم إسماعيل كاخيا، ٢٠٠٨)، تتحدث عن سيناريوهات مستقبلية بشأن التعامل مع شح المياه، خارج اعتبارات الصراع التقليدية المحتملة؛ مثل: الحفاظ على الوضع القائم، وتنمية الموارد المائية بتحسين كفاءة الاستخدام.

- "الأمن المائى العربى" (عبد الرضا المالكى، ٢٠٠٩)، تشير إلى افتقار تجربة العرب مع أزمة المياه لأى تراكم سياسى أو قانونى أو مؤسساتى، شأن التعاطى مع المشكلة فى مناطق أخرى من العالم، مثل أوربا.

النوع الثالث: دراسات تناولت موضوع المياه والأمن المائى المحلى والإقليمى:

- "مشكلة المياه وأثرها على الأمن القومى العربى" (السيد البشرى، ١٩٩٨)، شح موارد المياه وعدم توزيعها بشكل متساو وتدنى نوعيتها له أبعاد محلية وإقليمية سياسية وعسكرية خطيرة.
- دراسة محمود محمد محمود خليل (١٩٩٨)، تتناول مشكلة المياه من وجهة النظر الأمنية والعسكرية، ومصير التنمية فى المجتمعات العربية.
- "استراتيچية الأمن المائى العربى" (إبراهيم سعيد، ٢٠٠٢)، تتناول "چيوبولتيك" مشكلة المياه، سواء فى المناطق المحيطة بفلسطين، أو فى منابع المياه العربية (الفرات والنيل).
- دراسة: "Water Resources and Conflict in The Middle East" (Nurit Kliot, (1994 ، تركز على حوض النيل، فى إطار الاهتمام بالوضع القانونى للأنهار الدولية فى المنطقة.
- دراسة: "Managing Water Conflict: Asia, Africa, and the Middle East" (Ashok Swain, 2004) ، تركز على آلية إدارة الصراع على المياه فى المستقبل فى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

هناك إذن محاولة من بعض تلك الدراسات للربط بين قضية المياه

والأمن واحتمالات الصراع، لكن بدون تحديد لطبيعة هذه الصراعات ودرجتها، وبدون أن تتعامل مع حركية الصراعات، بمنهج أكاديمى مقارن يخضعها لنظريات الصراع فى مجال العلاقات الدولية، إضافة إلى أن التركيز على احتمالات الصراع وحدها يستبعد طرقا أخرى أقل تكلفة، وأكثر كفاءة للتعامل مع الأزمة، خاصة أن درجات الصراع ليست بالحدة نفسها، فى جبهات الأزمة المختلفة. كما أنه بالتركيز على حركة الصراع تهمل معظم تلك الدراسات إمكانات التعاون والتكامل الإقليمى للتعامل مع المشكلة، بوصفه من أهم الاتجاهات المأخوذ بها فى علاقات الدول اليوم.

هذه الدراسة، فى المقابل، تتناول الموضوع من منهج مختلف عن السائد بين الدراسات المتاحة. تتعاطى الدراسة مع قضية المياه، فى ضوء ما هو متوافر من نظريات الصراع، من أجل التعامل مع المشكلة بدرجة أهميتها الاستراتيجية، بوصفها قضية أمن قومى عربى؛ إذ يتعزز الأداء العربى الجماعى للتعاطى مع المشكلة، بتأكيد قيم التعاون والتكامل الإقليمى العربى، وكذا فى محيط المشكلة الإقليمى، من أجل رفع كفاءة الأداء العربى للتعامل مع المشكلة، وضمان توازن إقليمى أكثر استقرارا فى المنطقة. فمشكلة المياه أكبر من تركها لموارد الدول العربية المحدودة والقاصرة عن التعامل معها على حدة، مهما بلغ اختلاف حدة المشكلة من بلد عربى إلى آخر. فقضية فى خطورة مشكلة المياه فى العالم العربى والمخاطر الاستراتيجية المحدقة بها، لا يمكن التصدى لها إلا فى إطار قومى، وربما النجاح فيها يعيد الأمل فى إمكانات الجامعة العربية التكاملية (الاستراتيجية والتنموية والوحدوية).

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج التطبيقى المقارن، فى محاولة إخضاع مشكلة المياه لنظريات الصراع والتعاون، بمدارسها المختلفة السائدة فى حقل العلاقات

الدولية، فى علم السياسة. فحركة الصراع وحدها قاصرة عن الإلمام بأبعاد المشكلة وآليات التعامل معها. فهناك، بالقطع، طرق مختلفة أقل تكلفة، وأكثر كفاءة من الانسياق وراء إغراءات الجانب الصراعى فى العلاقات الدولية، خاصة مع دول الجوار التاريخى والجغرافى للعالم العربى، فى آسيا وأفريقيا.

لكن تبقى المشكلة الحقيقية فى التعامل مع مشكلة المياه التى تربطها بصورة أوثق بقضية الأمن القومى، تلك الجبهة المائية مع إسرائيل التى تتطلب توافر ردع استراتيجى مؤثر لمواجهة الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية، وفى الهيمنة الإقليمية، حتى لو تم التوصل لتسوية سلمية، يبقى وجود إسرائيل فى قلب المنطقة العربية أهم تحديات الأمن القومى العربى؛ إذ تتجلى مشكلة المياه بوصفها أحد بؤر الصراع غير التقليدية المستقبلية بين العرب وإسرائيل.

الدراسة، أيضا، تتبع المنهج التاريخى، من أجل التأصيل تاريخيا للمشكلة، وكذلك المنهج القانونى والمؤسساتى، لتتبع أداء النظام العربى فى التعاطى مع المشكلة، من خلال المحافل القانونية الدولية، ومؤسسات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية. كما أن النظرة الكلية للدراسة، فى التعاطى مع مشكلة المياه، وربطها بالأمن القومى العربى، تدعم التجربة التكاملية الإقليمية العربية للنظام الرسمى العربى، ممثلا فى الجامعة العربية التى توفر الأساس القانونى والسياسى الشرعى لقضية الأمن القومى العربى، كما تجسده معاهدات الدفاع والتعاون الاقتصادى المشترك وقرارات القمة العربية.

كما ستستعين الدراسة بمنهج التحليل النظمى، لتقييم الأداء العربى لقضية خطيرة تمس الأمن القومى العربى؛ مثل قضية المياه. تعاطى العرب مع قضية الأمن القومى العربى، بصفة عامة، تعرض لموجات من المد والجزر، لأسباب فى معظمها قطرية ضيقة. هذا المنهج سوف يمكننا من تتبع الأداء العربى فى التعاطى مع مشكلة المياه، بوصفه نموذجا لمدى اقتراب العرب أو بعدهم عن محددات أمنهم القومى.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية؛ هى:

١- موارد المياه فى العالم العربى والصراعات الكامنة مع دول الجوار. وذلك من خلال المحاور الفرعية الآتية:

أ- منطقة حوض النيل.
ب- منطقة مياه دجلة والفرات.
ج- المياه فى الصراع العربى الإسرائيلى..

٢- المياه والأمن القومى العربى. وذلك من خلال المحاور الفرعية الآتية:

أ- نحو مقترب نظرى للأمن القومى.
ب- الأمن القومى العربى: المحددات والأبعاد.
ج- المياه والأمن القومى العربى، ومقتربات الصراع وحل النزاعات.

٣- المياه والصراعات والتوازن الاستراتيجى الإقليمى. وذلك من خلال المحاور الفرعية الآتية:

أ- إدارة الصراع حول المياه، من خلال التعاون الدولى.
ب- إدارة الصراع حول المياه، من خلال التعاون الإقليمى العربى.
ج- نظرة مستقبلية للصراع حول المياه.

١- موارد المياه فى العالم العربى والصراعات الكامنة مع دول الجوار:

يبلغ تعداد الأنهار الجارية فى الوطن العربى ٤٠ نهرا، وتصل كمية المياه السطحية فى الوطن العربى إلى ٢٣١ مليار متر مكعب سنويا. و٨٠٪ من هذه المياه تتركز فى سوريا، ومصر، والسودان، والمغرب. أما المياه الجوفية فى الوطن العربى فتبلغ ٤٩ مليار متر مكعب. ويتزايد التعداد السكانى بشكل

سريع فى حوض النيل، ودجلة، والفرات، وحوض الأردن. ومن المتوقع أن يصل التعداد السكانى لحوض النيل عام ٢٠١٠م إلى ٢١٨ مليونا، وفى حوض دجلة والفرات ١٣٥ مليونا، و٤٦ مليونا فى حوض الأردن. بالتبعية، هذا التزايد السريع فى التعداد السكانى أدى إلى انخفاض نصيب الفرد العربى من المياه، إلى ما دون خط الفقر المائى (١٠٠٠ متر مكعب)، بـ ٣٥٠ مترا مكعبا (جمال أحمد، ٢٠٠٩، ١). هذا ينبئ بإرهاصات لصراع كامن على موارد المياه.

أ - منطقة حوض النيل:

حوض النيل يطلق على تسع دول أفريقية أعضاء مع وجود إريتريا مراقبا، فى مفاوضات دول الحوض، وهذه الدول التسع هى: أوغندا، وإثيوبيا، والسودان، والكونغو الديمقراطية، وبوروندى، وتنزانيا، ورواندا، وكينيا، ومصر. ويغطى حوض النيل مساحة ٣,٤ ملايين كيلو متر مربع من أهم منابعه فى بحيرة فكتوريا، حتى مصبه فى البحر المتوسط (موسوعة ويكيبيديا، ٢٠١٠م). وتعد مصر أكثر دول الحوض العربية اعتمادا على نهر النيل، يغطى نهر النيل ٨٦,٧٪ من احتياجات مصر من المياه، مقارنة بـ ١٪ لإثيوبيا، و٢٪ لكينيا، و٣٪ لتنزانيا، و١٥٪ للسودان. ومن المتوقع أن ينخفض إسهام نهر النيل فى احتياجات مصر المائية إلى ٨٠٪ عام ٢٠١٧؛ وهو مما يستتبع انخفاض نصيب الفرد من المياه فى مصر إلى ٥٨٢ مترا مكعبا عام ٢٠٢٥، مقابل ٨٦٠ مترا مكعبا الآن؛ وهو الأمر الذى يجعل مصر تحت مستوى خط الفقر المائى البالغ ١٠٠٠ متر مكعب للفرد. ومما يجعل قضية المياه ذات أهمية استراتيجية قصوى للأمن القومى المصرى، أن حصة مصر من مياه النيل البالغة ٥٥,٥ مليارا سنويا لم تتغير منذ عام ١٩٥٩م (تقرير مجلس الوزراء المصرى، ٢٠٠٩).

ونظرا لأهمية قضية المياه الاستراتيجية للأمن القومى المصرى تتعامل مصر مع المسألة بمستوى خطورتها الاستراتيجية، باتباع سياسات داخلية وإقليمية تستخدم فيها خبراتها التاريخية فى إدارة مياه النيل فى أرضيها، وكذا فى محاولة الإبقاء على نصيبها من مياه النيل، بوضع خط أحمر يستخدم كل أدوات الردع لديها، لمنع المساس بنصيبها المقرر من مياه النيل، وإن أمكن زيادته. ومصر فى سبيل الحفاظ على نصيبها من مياه النيل تجاه بقية دول الحوض، تلجأ إلى كل مصادر القوة الناعمة التى تمتلكها لتعزيز علاقتها مع دول الحوض، ومحاولة إبعاد خطر أية إجراءات فى مجرى النيل، قد تتخذها دول المنبع، أو تلك التى تمر بها مياه النيل، سواء لحاجة تلك الدول إلى زيادة نصيبها من مياه النيل، أو بإيعاز من قوى إقليمية معادية؛ مثل إسرائيل، للإضرار بمصالح مصر التاريخية والاستراتيجية فى مياه النيل.

استخدامات القوة الناعمة[1]:

مصر لا تتردد فى استخدام خبرتها التاريخية فى الرى، وإدارة مياه النيل، مع دول حوض النيل، لمساعدة تلك الدول على إدارة مواردهم المائية. بالنسبة إلى السودان، قامت مصر بإنشاء خزان سنار على النيل الأزرق، لصالح السودان فى ١٩٢٥م، واتفقت مع السودان عام ١٩٩٩م، على مشروعات التوسع فى استصلاح الأراضى الزراعية، وتنمية الثروة الحيوانية والسمكية. كما تكلفت مصر بتنفيذ مشروع قناة جونجلى فى ١٩٧٨م (بطول ٣٦٠ كم). غير أنه توقف عام ١٩٨٤م بسبب نشوب الحرب الأهلية فى جنوب السودان. وبعد توقيع اتفاق السلام الشامل فى ٢٠٠٥م بين الحكومة فى الشمال والحركة الشعبية بالجنوب، بدأ استكمال قناة جونجلى. وفى عام ٢٠٠٩، تقدمت مصر فى مؤتمر مجلس وزراء دول حوض النيل المنعقد فى كنشاسا فى ٢٢ مايو، تشمل ٢٤ مشروعا فى مجال المياه والتدريب والكهرباء، خاصة مشروع تطهير الحشائش فى أوغندا وبحر الغزال بالسودان، ومشروعات حفر الآبار

فى كينيا ومثلها فى تنزانيا، وذلك لقطع الطريق على إسرائيل لوجود فى تلك المناطق، بحجة عدم توافر الإطار القانونى والسياسى لدعم تعاون دول الحوض فى اقتسام مياه النيل.

ومصر فى سعيها للحفاظ على حصتها فى مياه نهر النيل، بترشيد استغلال دول الحوض لمياه النيل، تسعى لزيادة حصة دول الحوض من المياه بشكل عام، حتى لا تعتمد على مياه النيل. فقد دعت مصر فى دورة وزراء مياه دول الحوض النيل بنيروبى فى مارس/ آذار ٢٠٠٤م لاستثمار جزء من فواقد الأمطار المتساقطة على حوض النيل التى تصل نحو ١٦٧٠ مليار متر مكعب سنويا، يضيع أغلبها فى الفوالق الجبلية والمستنقعات والتبخر، فى حين لا يصل مجرى النهر سوى ٦٠ مليار متر مكعب فقط سنويا. كما أن مصر تستخدم خبرتها الفنية لمساعدة دول حوض النيل على إدارة مواردها المائية؛ مثل إنشاء مركز للبحوث المائية فى تنزانيا.

الأداة القانونية والمؤسساتية:

تؤسس مصر علاقاتها المائية مع دول حوض النيل ليس على التلويح بقوتها الصلبة[٢]، أو على استثمار موارد قوتها الناعمة، أو على علاقات الجوار التاريخية التى تربطها بدول الحوض وسائر دول القارة السوداء فحسب، بل أيضا على أساس تاريخ طويل من الاتفاقات الدولية، وإنشاء المؤسسات الإقليمية التى تحاول مصر من خلالها تأكيد مصالحها المائية التاريخية فى نهر النيل. ومن أبرز هذه الاتفاقات ما يأتى:

١- **اتفاقية أديس أبابا:** وقعتها بريطانيا وإثيوبيا فى ١٥ مايو ١٩٠٢م، تعهدت إثيوبيا بمقتضاها بعدم إنشاء أو السماح بإقامة أية منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، من شأنها أن تعترض جريان مياه النيل، إلى مصر. وقد تجددت التزامات إثيوبيا بما جاء بتلك الاتفاقية، بتوقيع إطار التعاون فى القاهرة فى يوليو ١٩٩٣م.

٢- **اتفاقية لندن**: وقعتها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، فى ١٣ ديسمبر ١٩٠٦م، وينص البند الرابع منها على تعاون هذه الدول على تأمين دخول مياه النيل إلى مصر.

٣- **اتفاقية روما**: تتضمن مجموعة الخطابات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا فى ١٩٢٥م، تعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل.

٤- **اتفاقية ١٩٥٣م**: وقعتها مصر وبريطانيا - نيابة عن أوغندا - لإنشاء خزان "أوين" عند مخرج بحيرة فيكتوريا، كما أكدت الاتفاقية اتفاقية ١٩٢٩م. وقد تجدد التزام أوغندا باتفاقيتى ١٩٢٩ و١٩٥٣ فى اتفاقية ١٩٩١ التى وقعها الرئيس "مبارك" والرئيس الأوغندى "موسيفينى".

٥- وتأتى **الاتفاقيات بين مصر والسودان** تتويجا لتأسيس حق مصر التاريخى فى حصة مناسبة من مياه النيل. فقد اشتملت اتفاقية ١٩٢٩م على التزام السودان وبعض دول حوض النيل على: ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى كهربائية أو أية إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى تنبع من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية، من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصولها أو تخفيض منسوبها على أى وجه يلحق ضررا بمصالح مصر. وتأتى اتفاقية القاهرة بين مصر والسودان (نوفمبر ١٩٥٩م) لتؤكد بصورة قاطعة حصة محددة لمصر سنويا من مياه نهر النيل تقدر بـ ٤٨ مليار متر مكعب، وتحدد حصة السودان بـ ٤ مليارات متر مربع سنويا. وتضمنت الاتفاقية، أيضا، موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالى، وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق. كما نص هذا البند على توزيع الفائدة المائية من السد العالى، المقدرة بـ ٢٢ مليار متر مكعب سنويا على الدولتين، فيحصل السودان على ١٤,٥ مليار متر مكعب، وتحصل مصر

على ٧,٥ مليار متر مكعب، ليصل إجمالى حصة مصر إلى ٥٥,٥ مليار متر مكعب، نظير ١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان.

ولم تكتف مصر بتوثيق حصتها فى مياه النيل، بعقد الاتفاقات الدولية مع دول حوض النيل، منذ بداية القرن العشرين، بل إنها انخرطت فى نشاط إقليمى مؤسساتى، لمتابعة الذود عن مصالحها المائية فى منطقة حوض النيل، مدعومة بكل إمكانات قوتها الصلبة، وموارد قوتها الناعمة، ليس من أجل الحفاظ على حصتها المحددة فحسب، بل - إن أمكن - زيادتها مستقبلا. ومن هذه الهيئات والمنظمات التى أسهمت مصر فى قيام معظمها، الآتى:

١- **هيئة مياه النيل الفنية الدائمة المشتركة بين مصر والسودان:** لمتابعة تنفيذ اتفاقية ١٩٥٩م.

٢- **مشروع "الهيدروميت" (١٩٦٧م):** لدراسة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاستوائية، ويضم ٥ دول (مصر، وكينيا، وتنزانيا، وأوغندا، والسودان)، وانضمت لاحقا رواندا وبوروندى والكونغو الديمقراطية، ثم إثيوبيا بصفة مراقب.

٣- **تجمع "الأندوجو" (نوفمبر ١٩٨٣م):** بهدف تبادل الخبرات لدعم التعاون والتكامل التنموى.

٤- **تجمع "التيكونيل" (١٩٩٢م):** للتعاون الفنى بين دول حوض النيل للتنمية، وحماية البيئة، ضم ٦ دول مؤسسة (مصر، والسودان، وتنزانيا، وأوغندا، ورواندا، والكونغو الديمقراطية)، وحصلت بقية الدول على صفة مراقب، واستمر المشروع حتى عام ١٩٩٨م.

٥- **مبادرة حوض النيل (فبراير ١٩٩٩م):** اتفاقية دولية بين دول حوض النيل العشر، تهدف إلى وضع استراتيجية للتعاون بين الدول الأعضاء، للانتقال من مرحلة الدراسات، إلى مرحلة تنفيذ المشروعات.

٦- **المكتب الفنى الإقليمى للنيل الشرقى "الإنترو" (مارس ٢٠٠١م):** مكتب إقليمى تم تأسيسه بالاتفاق بين مصر والسودان وإثيوبيا فى أديس أبابا، بهدف بحث المشروعات المائية المشتركة فى مجال مراقبة الفيضانات وتوليد الكهرباء من مياه النهر.

إدارة أزمات حوض النيل:

وإن كانت لم تتطور بعدُ، أزمة خطيرة بين دول حوض النيل تستدعى اللجوء إلى تدابير عنيفة لمواجهتها، من قبل دول الحوض، خاصة مصر، الأكثر حساسية فى قضية مياه النيل؛ فإن هذا لا يعنى أن الأحوال فى منطقة حوض النيل والعلاقات بين دوله التسع، تحكمها دوما علاقات الجوار والمصير المائى المشترك، ولا الاتفاقات التى تربطها بعضها ببعض، ولا حتى مؤسسات التكامل المائى الموجودة.

ما يحكم علاقات دول حوض النيل المائية، فى حقيقة الأمر، يكمن فى طبيعة الدولة الأنانية الانتهازية التى تحاول أن تتحكم فى سلوك الدول، لخدمة مصالحها، وما تراه من تعزيز قدراتها الأمنية، دونما مراعاة لمصالح الدول الأخرى (Hans J. Morgenthau, 1952, 961–998). هذا المنطق الواقعى الذى يتحكم فى سلوك الدول[٣]، فى كثير من الأحيان، يحاول أن يتجاوز أو يستهين بإمكانات التصعيد الكامنة فى أية أزمة مائية قد تنشأ بين دول الحوض، بكل تداعيات عدم الاستقرار التى قد تترتب على أى تصرف مفرط فى رعونته، بتجاهل مصالح الدول الأخرى.

من هذا المنظور الواقعى والمنطقى إلى حد بعيد، فى تحليل سلوك الدول، من خلال علاقتها بعضها ببعض، يمكن تفسير الخلافات التى تنشأ، من حين إلى آخر، بين دول حوض النيل التى تتركز بصورة أساسية، فى محاولات دول المنبع التنصل من اتفاقاتها المبرمة مع الدول التى يمر بها النهر؛ مثل السودان، وبصورة أساسية دولة المصب الوحيدة (مصر).

تعود جذور الأزمة المائية بين مصر ودول الحوض إلى تاريخ استقلال دولة تنزانيا عام ١٩٦٤م، حين أصدر الرئيس التنزانى وقتها (جوليوس نيريرى) ما سماه "مبدأ نيريرى" الذى يتضمن عدم الاعتراف بالاتفاقيات التى أبرمت قبل إعلان الاستقلال، ومن بينها اتفاقية ١٩٢٩م. وقد أيدت هذا المبدأ أوغندا وكينيا، ثم وقعت تنزانيا مع رواندا وبوروندى اتفاقية نهر كاجيرا (أحد روافد بحيرة فيكتوريا) عام ١٩٧٧م التى تتضمن عدم الاعتراف باتفاقية عام ١٩٢٩م، كذلك أعلنت إثيوبيا رفضها لاتفاقيتى ١٩٢٩ و١٩٥٩م، وقامت فى ١٩٨٤م بتنفيذ مشروع سد "فيشا" (أحد روافد النيل الأزرق)، بتمويل من بنك التنمية الأفريقى، وهو مشروع قد يؤثر فى حصة مصر من مياه النيل بحوالى ٥ مليارات متر مكعب سنويا. تجدد التوتر بين مصر وتنزانيا عقب تصريحات لوزيرة الثروة المائية التنزانية عام ٢٠٠٤م، قالت فيها "إن بلادها ترغب فى التزود من مياه بحيرة فيكتوريا عبر أنابيب تمتد ١٧٠ كم، لتصل إلى قرى نائية فى تنزانيا بدون إخطار أحد بحسبان بلادها تمارس حقا سياديا لها!" (هند بدراوى، ٢٠٠٩، ٥)[٥].

لقد نشأ، مؤخرا، منحى خطير فى علاقات مصر والسودان، بوصفهما دولتى المصب مع بقية دول الحوض السبع الأخرى، فى مفاوضات شرم الشيخ ١٣ إبريل ٢٠١٠، حول عقد اتفاقية إطارية للتعاون بين دول الحوض، لتقسيم مياه النيل. لقد فشلت جولة شرم الشيخ تلك؛ نتيجة لتعنت دول المنبع السبع برفض جدل مصر والسودان حول الحقوق التاريخية وإلزامية الاتفاقات المسبقة التى تتعلق بأنصبة دولتى المصب (مصر والسودان) فى مياه النيل، وفقا لمبدأ الإرث التاريخى. كما جادلت الدول السبع بما سمته "حقها السيادى"، بإقامة المشاريع المائية فى أراضيها بدون التشاور مع دولتى المصب، ورفض أن يكون التصويت فى المفوضية المزمع إقامتها لدول الحوض بأغلبية الدول الأعضاء، ومنها دولتا المصب. ولقد بلغ تعنت الدول السبع أوجه، عندما أعلنوا

فى شرم الشيخ أن جولة مفاوضات شرم الشيخ هى آخر جولات التفاوض حول إنشاء الاتفاقية الإطارية لتعاون دول حوض النيل، وليس هناك جولة أخرى قادمة فى أديس بابا فى يوليو ٢٠١٠م، وأنهم عازمون على التوصل لاتفاقية إطارية فى خلال عام، بدون حاجة إلى انضمام مصر والسودان إليها!

كان دفاع مصر عن حقوقها التاريخية فى مياه النيل، ولا يزال، يستند إلى محورين أساسيين فى إدارة الأزمة سلميا؛ الأول قانونى: بإعلان أن ما سبق من اتفاقيات (فى أثناء الاستعمار) يظل ساريا طبقا لمبدأ التوارث الدولى (وهو ما أقرته أيضا منظمة الوحدة الأفريقية)، إلى أن تحل اتفاقيات تفاوضية جديدة محل الاتفاقيات القديمة، وأن تكون هذه الاتفاقيات برضاء جميع الأطراف المعنية، والآخر: باللجوء إلى المنظمات الإقليمية التى تحكم علاقات دول الحوض، فيما يخص قضية المياه، لإنشاء آلية لفض المنازعات، بين دول الحوض، منعا لتفاقم المشاكل؛ إذ كانت مصر وراء ما أوصى به الاجتماع الوزارى لدول حوض النيل بأديس أبابا (سبتمبر ٢٠٠٣م)، بتطوير آلية إقليمية لفض المنازعات بين دول حوض النيل.

كذلك فإن الدبلوماسية المصرية، تميل، فى التعاطى مع علاقاتها مع دول حوض النيل، إلى تفادى الدخول فى تصعيد دبلوماسى، قد يؤجج فترات التوتر اللحظى للأزمة، بمحاولة التقليل من أهمية بعض تصريحات الدبلوماسيين الأفارقة، باستبعاد خلفيتها الرسمية، ووسمها بأنها مجرد تعليقات صحفية؛ مثل: تصريح لوزير الرى المصرى السابق محمود أبو زيد لصحيفة الأهرام المصرية شبه الرسمية (١٥ فبراير ٢٠٠٤م) أكد فيه، عقب عودته من اجتماعات وزراء المياه والزراعة فى أفريقيا: أن وزراء المياه فى أوغندا وتنزانيا وكينيا أكدوا له أن ما يثار عن بيع المياه لمصر، مجرد مواد صحفية، لا تعبر عن المواقف الرسمية للحكومات الأفريقية. وكذلك كان شأن التصريحات الرسمية المصرية عقب جولة مفاوضات شرم الشيخ الأخيرة.

وهذا السلوك المصرى غير التصعيدى مع دول الحوض اتسمت به الدبلوماسية المصرية، مؤخرا، عندما قللت من أهمية فشل مؤتمر شرم الشيخ الأخير فى ١٣ إبريل ٢٠١٠، كما شككت فى مضى دول المنبع السبع فى المضى بتوقيع اتفاقية إطارية لتقسيم مياه النهر بعيدا عن موافقة مشاركة مصر والسودان، إضافة إلى تمسك مصر والسودان باستمرار جولة التفاوض الحالية، وبموعد استئنافها فى أديس أبابا فى يوليو ٢٠١٠م.

مصر، باختصار، تنظر إلى قضية حقوقها التاريخية والقانونية فى نصيبها من مياه النيل بوصفها مسألة أمن قومى، لا يمكن المساومة عليها، بأية حال من الأحول. وتفضيل مصر للمسارات القانونية والقنوات السياسية والمؤسسات الإقليمية، إنما هو من قبيل الاقتراب العقلانى الأقل تكلفة للتعامل مع قضية بهذه الخطورة الاستراتيجية. فاللجوء إلى الدفاع القانونى وآليات فض المنازعات، إضافة إلى المبادرات المصرية بالتعاون مع دول منابع النيل، كلها مسكنات ومهدئات، لتحييد الجانب الصراعى للأزمة. لكن المشكلة تكمن فى أن احتياجات كل دولة من المياه لمشاريع الزراعة تزداد، والتحريض الدولى أيضا يزداد بسبب مطامع تاريخية صهيونية فى المياه، وثأر غربى تاريخى مع مصر، ومحاولات لاستغلال هذا الملف فى الضغط عليها (محمد جمال عرفة، ٢٠٠٤). ويبقى، فى كل الأحول، إصرار مصر على موارد قوتها الناعمة، وإمكانات الردع الكامنة فى قوتها الصلبة، خير ضمان للذود عن مصالح مصر وحقوقها التاريخية والقانونية فى مياه نهر النيل.

ب- منطقة مياه دجلة والفرات:

ينبع نهر دجلة من مرتفعات جنوب شرق هضبة الأناضول فى تركيا، ويمر فى سوريا ٥٠ كم، قبل أن يدخل أراضى العراق. يصب فى النهر مجموعة كبيرة من الروافد المنتشرة فى أراضى تركيا وإيران والعراق، ويبلغ طول مجرى النهر حوالى ١,٧١٨ كم. وينبع نهر الفرات (٢٧٠٠ كم) أيضا من

تركيا، ويتألف من نهرين فى آسيا الصغرى؛ هما مراد صو (أى ماء المراد) شرقا، وقره صو (أى الماء الأسود) غربا. ويتحد نهرا دجلة والفرات فى العراق فيشكلان شط العرب الذى يصب فى الخليج العربى (موسوعة ويكيبيديا).

مشكلة حوض دجلة والفرات مزدوجة. ليس وجود أطراف غير عربية هو ما يعقد الأمور فحسب، بل إن الأمور ليست أقل تعقيدا بين الدولتين العربيتين (سوريا والعراق). تتحمل سوريا والعراق قدرا من المسئولية، إلى ما آلت إليه الأمور فى حوض الفرات، بفعل إجراءات شركاتهما المائيين فى حوض الرافدين. مثلا: لقد تشبث الخلافات السياسية بين سوريا والعراق على خلفية عدم أخذها بمبدأ الحصص، بداية من عزم أنقرة على إنشاء سد كيبان عام ١٩٥٧م، كما تأخر إنشاء هيئة مشتركة لتقسيم المياه بين البلدين العربيين، وفقا لمفاوضات ١٩٦٢، إلى عام ١٩٨٤، بانضمام الجانب التركى! بل إن الخلافات السياسية بين دمشق وبغداد، انعكست على علاقتهما المائية، كما حدث فى أزمة إبريل عام ١٩٧٥م، عندما حدثت تحركات عسكرية على جانبى الحدود؛ وهو مما أدى إلى تدخل الجامعة العربية. ولم يلتزم الجانبان بتوصية اللجنة التى شكلتها الجامعة من عدد من الدول العربية التى حاولت أن تراعى حقوق كل جانب مائية (صاحب الربيعى، ٢٠٠٧).

باختصار: الخلاف السياسى بين سوريا والعراق مهد الطريق للجانب التركى لتنفيذ مشاريعه المائية؛ وهو الأمر الذى أضر بمصالح البلدين العربيين المائية. ولو حصل تنسيق للمواقف بين دمشق وبغداد، منذ البداية، لاضطرت أنقرة إلى التوقيع على اتفاق لتقاسم المياه بشكل عادل.

مثل هذا الوضع، المتأزم بين سوريا والعراق، لم يتطور على جبهة حوض النيل بين مصر والسودان، وإن مرت العلاقات المصرية السودانية، منذ اتفاقية القاهرة ١٩٥٩م لاقتسام مياه النيل، بفترات من المد والجزر. غير أن

ذلك لم ينعكس سلبيا، على علاقة البلدين المائية، ولا على حالة التنسيق بينهما، فى مواجهة بقية دول حوض النيل، كما ظهر بوضوح فى جولة شرم الشيخ التفاوضية مؤخرا، فى ١٠ إبريل ٢٠١٠م.

لقد أدى استئثار تركيا بـ ٧٥٪ من مصادر نهر دجلة المائية، و٩٥٪ من مصادر نهر الفرات المائية، إلى تحكم تركيا فى تدفق النهرين إلى سوريا والعراق، حتى وصل هذا التدفق فى سنة ٢٠٠٨م، إلى أدنى مستوياته؛ إذ تدنت حصة العراق، على سبيل المثال، من نهرى دجلة والفرات، إلى سبعة مليارات و٦٦٠ مليون متر مكعب، مقابل عشرين مليارا و٩٣٠ مليون متر مكعب سنويا، فى مطلع ثمانينيات القرن الماضى. لقد كانت السنة المائية ٢٠٠٨م أكثر السنوات شحا منذ سبعين عاما؛ وهو ما دفع العراق إلى استخدام جزء حيوى من مخزونه المائى الاستراتيجى ضمن السدود والخزانات التى تراجعت كميات خزنها إلى ١١ مليارا و١٦٠ مليون متر مكعب، مسجلة عجزا بقدر الكمية نفسها من مخزون عام ٢٠٠٧م الذى بلغ نحو ٢٥ مليارا، و١١٠ ملايين متر مكعب (فاضل مشعل ٢٠٠٩، ١).

وكما تضرر العراق من المشروعات المائية التركية، تضررت أيضا سوريا. ففى عام ١٩٩١م شرعت تركيا فى تنفيذ مشروع الغاب لبناء ٢١ سدا تتيح توليد الكهرباء من ١٩ محطة تبلغ قوتها ٢٦ كيلو واط/ ساعة. وقد أدت عملية ملء سد أتاتورك إلى حجب ٣٠٠ متر مكعب فى الثانية عن سوريا والعراق. وقد بلغت تكلفة الأضرار المادية التى حاقت بسوريا نتيجة مشروع الغاب حوالى ٢٠ بليون دولار؛ لأن المشروعات التركية أدت إلى توقف مشروع سد تشرين الذى كان مخططا له أن يروى مساحة ١٤٠ ألف هكتار من الأراضى الزراعية التى تقع ضمن حوض نهر الفرات، إضافة إلى إلغاء مشروع المحطة الكهربائية المخطط له توليد الطاقة بقوة ٦٦٠ ميجا واط، والمقرر إقامته على سد تشرين؛ وهو ما أدى بدمشق إلى استيراد ٦ محطات

كهربائية بتكلفة ١٥٠ مليون دولار لتوفير الطاقة للمناطق الشمالية (مجلة المعرفة، ٢٠٠٩).

وتتفهم دول حوض النيل مدى استراتيجية قضية المياه بالنسبة إلى مصر بوصفها من مرتكزات الأمن القومى لمصر، لدرجة استعداد مصر اللجوء إلى خيار الحرب، دفاعا عن مصالحها المائية فى نهر النيل، نجد - من الناحية المقابلة - خللا خطيرا فى ميزان القوى، بين تركيا وإيران من ناحية، والعراق وسوريا من ناحية أخرى، يكرس من واقع تحكم تركيا فى إمدادات العراق وسوريا من تدفقات نهرى دجلة والفرات. وفى الوقت الذى تتبع فيه تركيا استراتيجية "القطرة قطرة" فى إدارة علاقتها المائية مع سوريا والعراق، نجد إيران تتبع "الضغط المائى الشرس" فى علاقاتها المائية مع العراق. لقد انتظر العراق، حتى بلغ التدنى فى نصيبه من مياه نهر دجلة بنسبة ٢٧٪ والفرات بنسبة ٣٤٪، ليطالب تركيا وإيران بالإيفاء بتزويده بحصصه المائية وفق المواثيق والأعراف الدولية! فى مايو ٢٠٠٩م وافقت تركيا على إطلاق خمسمائة متر مكعب فى الثانية إلى حصة نهر الفرات. بعد ذلك بشهرين فى يوليو ٢٠٠٩م قامت إيران بقطع المياه عن ٢٨ رافدا تزود فروع دجلة (الزاب الأسفل والزاب الأعلى والخابور والعظيم) بالمياه (فضل مشعل، مرجع سابق)[٩].

لقد تجلت سلبية البلدين العربيين فى مواجهة مشاريع تركيا المائية والكهربائية على نهرى دجلة والفرات، عندما قامت تركيا فى ١٣ من شهر يناير ١٩٩٠م بإيقاف جريان الماء فى نهر الفرات مدة شهر من أجل ملء سد أتاتورك، ردت سوريا والعراق على ذلك بتقديم مذكرات احتجاج شديدة اللهجة! وهذا دليل آخر على اختلاف التعاطى (عربيا) مع مشكلة المياه بين حوضى النيل ودجلة والفرات، نتيجة لاختلاف موازين القوى الإقليمية فى المنطقتين.

مشروع "خط أنابيب السلام":

طرح الرئيس التركى السابق تورغوت أوزال فى بداية التسعينيات، فكرة "خط أنابيب السلام لنقل الماء"؛ إذ كان ينوى نقل الماء من النهرين التركيين (سيحان وجيحان) فى أنبوبين إلى شبه الجزيرة العربية، بطول ٢٦٥٠ كم، يمر عبر سوريا مع فرع يتفرع عنه إلى إسرائيل والأردن، حتى يصل إلى مكة المكرمة. ومد خط آخر، يبلغ طوله حوالى ٤٠٠٠ كيلومتر، يمر عبر الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، حتى يصل إلى مسقط. لم يرى هذا المشروع النور بسبب شك الدول العربية بسبب احتمالات التبعية لتركيا الدول التى يعبرها الخط؛ مثل إسرائيل. كما أن مثل هذا المشروع ما كان لتتم الموافقة عليه (عربيا) قبل التوصل إلى تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل. فى المقابل: تقوم تركيا باستغلال مخزوناتها المائية من أجل تعزيز علاقاتها مع إسرائيل؛ إذ قامت إسرائيل فى عام ٢٠٠٤م بالتوقيع على معاهدة مع تركيا، تنص على شراء إسرائيل مليون متر مكعب من مياه الشرب من تركيا طيلة عشرين عاما.

عموما، لا تزال الأوضاع متوترة جدا، على جبهة حوض دجلة والفرات؛ ذلك لأن العراق وسوريا المجاورتين لتركيا اللتين يجرى إليهما الفرات من تركيا، لا تزالان تشعران بالغبن. زد على ذلك النقص فى المياه، الذى تعانيه تركيا فى المناطق ذات الكثافة السكانية فوق المتوسطة؛ مثل منطقة إسطنبول الكبرى (كلوديا مولاور، ٢٠٠٧، ٣)، إضافة إلى الإخلال الخطير فى ميزان القوى على جبهة حوض نهرى دجلة والفرات، لصالح خصوم العرب الإقليميين، عكس ما عليه الحال - نسبيا - على جبهة حوض النيل. كما علينا ألا ننسى غياب التنسيق العربى على جبهة حوض نهرى دجلة والفرات، مقارنة بالتنسيق القائم بين مصر السودان، ضمن منطقة حوض النيل.

ج- المياه فى الصراع العربى الإسرائيلى:

اعتمدت مطامع إسرائيل التوسعية، وسعيها لإنشاء دولة "إسرائيل الكبرى"، وبناء دولة عنصرية، صناعية وزراعية، حديثه ومتقدمة، على طلب متزايد على المياه. وبنهج سلب الأرض نفسه، استخدمت إسرائيل كل الوسائل لسلب مياه الدول المحيطة، بدءا من الاحتلال المباشر للأرض (الجولان، جنوب لبنان ونهر الأردن)، وانتهاء بعقد تحالفات استراتيجية مع الدول التى تسيطر على مصادر المياه (تركيا، وإثيوبيا، وأوغندة).

وقد بدأت الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية حتى قبل تأسيسها، حين عرض تيودور هرتزل مؤسس الصهيونية فكرة توطين اليهود فى سيناء، واستغلال ما فيها من مياه جوفية، وكذلك الاستفادة من بعض مياه النيل، ورفضت الحكومتان المصرية والبريطانية، فى حينه، هذا المشروع. وفى أعقاب حرب ١٩٦٧ سيطرت إسرائيل على مصادر المياه العربية الرئيسة فى حوض نهر الأردن الأعلى الذى ينبع من لبنان وسوريا والخزانات الجوفية الضخمة تحت الضفة الغربية بفلسطين، المعروفة بخزان الجبل وبئر الجبل.

وبعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام ١٩٦٧م، أصدرت قرارا ينص على أن جميع المياه الموجودة فى الأراضى الفلسطينية هى ملك خالص لإسرائيل، وبدأت فى سحب المياه من الأراضى الفلسطينية لتغذية المدن المحتلة بحوالى ٧٠٠ مليون متر مكعب، فى حين يحصل الفلسطينيون على حوالى ١٣٤ مليون متر مكعب؛ أى ما يعادل ١٩٪ من المياه الفلسطينية! كما قامت إسرائيل بالاستحواذ على مياه نهر الأردن، وتخزينها فى بحيرة طبريا، ثم نقلها من الشمال إلى الجنوب لتغذية المناطق الإسرائيلية المختلفة، وتحصل إسرائيل على ٦٠٪ من مياه نهر الأردن، فى حين تحصل الأردن على ٢٥٪، وسوريا على ١٥٪. كما قامت إسرائيل بمنع الفلسطينيين من الوصول إلى نهر الأردن، ودمرت كل المضخات على النهر، وطردت المزارعين. كما تستغل إسرائيل

مياه الأودية التى تقدر بحوالى ٧٢ مليون متر مكعب، وتمنعها من الوصول إلى المناطق الفلسطينية، وتفرض ضرورة الحصول على موافقة مسبقة منها، قبل السماح بحفر أية بئر جوفية على الأراضى الفلسطينية (عبد الرحيم ريحان، ٢٠٠٩، ٣).

وتوفر منطقة الجولان السورية المحتلة ٣٠٪ من احتياجات إسرائيل للمياه؛ لذا تؤكد إسرائيل احتفاظها بمصادر المياه السورية، فى الجولان وحوض اليرموك، فى أية مفاوضات. وعند اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٧٨م سيطرت على ما يقرب من ٣٠٪ من مصادر المياه اللبنانية. كما كانت السيطرة على مجرى نهر الليطانى من أهدافها غير المعلنة، حين احتلالها لجنوب لبنان عام ١٩٨٢م. وحتى خروج الإسرائيليين من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠م، قاموا بنقل مياه الليطانى والوزانى بقناطيس، وطردت المزارعين اللبنانيين، وشقت الطرق والقنوات، وركبت المضخات لسحب المياه لداخل إسرائيل. وفى عام ١٩٨٩م مدت إسرائيل أنابيب لنقل مياه نبع العين المتفرع من أحد روافد نهر الحاصبانى، إضافة إلى أن الآبار الارتوازية الإسرائيلية على الحدود مع لبنان تؤدى إلى خفض المياه الجوفية فى الأراضى اللبنانية (عبد الرحيم ريحان، مرجع سابق). كما دمجت فى مشروعها المعروف بـ "خطة كوتون" نهر الليطانى فى المياه الإقليمية المعرضة للتقسيم، فى أية تسوية سلمية، واشترطت بأن تنقل ٤٠٠ مليون متر مكعب فى السنة من مياهه إلى نهر الأردن؛ أى نقل نحو ٧٥٪ من تصريفه السنوى، بحجة نظرية الأوعية المتصلة تحت الأرض؛ أى انتماء أنهار الليطانى والحاصبانى والوزانى والأردن إلى حوض هيدرولوچى واحد (إبراهيم أسامة عرب، ٢٠١٠، ١).

الإجراءات الإسرائيلية للسيطرة على المياه الفلسطينية:

بعد احتلال إسرائيل لبقية الأراضى الفلسطينية فى أعقاب حرب ١٩٦٧، سارعت قواتها إلى السيطرة الكاملة على الموارد المائية الفلسطينية؛

إذ كان أول أمر عسكرى تصدره قوات الاحتلال بشأن المياه، وذلك يوم ١٩٦٧/٦/٧ الذى قضى بنقل جميع الصلاحيات بشأن المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الحاكم العسكرى الإسرائيلى. ثم تتابعت سلسلة من الأوامر العسكرية، وهى الأمران رقم ٩٢، ورقم ٢٩١ لعام ١٩٦٧، والأمر رقم ٩٤٨ لعام ١٩٦٨، والأوامر رقم ٤٥٧، ورقم ٧١٥ لعام ١٩٧٧، وأخيرا الأمر رقم ١٣٣٦ لعام ١٩٩١ (الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية، ٢٠٠٣).

بهذه الأوامر العسكرية، أحكمت إسرائيل سيطرتها على الموارد الفلسطينية المائية، حارمة الشعب الفلسطينى من حقوقه المائية، من خلال عدد من الإجراءات؛ ومنها:

١ ـ فرض القيود على استغلال الفلسطينيين لحقوقهم المائية فى الضفة الغربية وقطاع غزة بتقييد حفر الآبار الزراعية.

٢ ـ حفر عدد من الآبار داخل المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية.

٣ ـ حفر سلسلة من الآبار على طول خط الهدنة مع قطاع غزة، والاستيلاء على المياه العذبة، والتقليل من كمية المياه المنسابة إلى الخزان الجوفى الساحلى.

وقد أدت هذه السياسة إلى إحداث نقص فى كمية المياه، خاصة فى قطاع غزة، وزيادة نسبة التلوث فيها، حتى إن المياه فى قطاع غزة خاصة، أضحت غير صالحة للاستهلاك الأدمى (المرجع السابق). بعد انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠م، قامت إسرائيل بتدمير ٣٥ ألف متر من شبكات الرى، وعزل نحو ٢٠٠ خزان وبركة ماء، وعزل عشرات الآبار الارتوازية وتدميرها، وذلك فى محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية. كما لم تحترم إسرائيل ما تم الاتفاق عليه فى أوسلو؛ إذ قدر ما فى الخزان الجوفى الفلسطينى بـ ٧٣٤

مليون متر مكعب، وحدد نصيب الفلسطينيين بـ ٢٣٥ مليون متر مكعب؛ أى ما نسبته ٣٢٪ من كمية المياه، ولم يسمح للفلسطينيين باستغلال أكثر من ١٣,٥٪ من كمية المياه، فى حين تستغل إسرائيل النسبة الباقية (٨٦,٥٪)، لصالحها سواء كان فى مستوطناتها فى الضفة الغربية، أو داخل إسرائيل (المرجع السابق).

الاستيطان والمياه:

يشكل الاستيطان حجر الزاوية فى الفكر الصهيونى. فالهدف الاستراتيجى للاستيطان، هو اغتصاب الأراضى الفلسطينية من أصحابها الشرعيين بكل الوسائل، سواء تلك المتعلقة بالتصفية العرقية والطرد والتشريد أو الإبعاد والاعتقال ومصادرة الأراضى، أو الاستيلاء على مصادر المياه. ومستقبل إسرائيل ومصيرها مرتبطان بقضية الاستيطان التى ترتبط بصورة وثيقة، بالاستيلاء على الأرض ومصادر المياه المرتبطة بها أو حولها، حتى خارج حدود فلسطين التاريخية.

لقد استطاعت السلطات الإسرائيلية عبر مخططات وسياسات مستمرة، متبعة الإجراءات التى سبق ذكرها، السيطرة على ٨١٪ من حجم مصادر المياه الفلسطينية فى خلال المدة (١٩٦٧م - ٢٠٠٩م) (الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية، ٢٠٠٣). فى حين يحتاج فلسطينيو الضفة إلى ١٥٠ مليون متر مكعب سنويا من المياه، لا يتوافر لهم سوى ٥٠٪ منها. ومع الارتفاع المستمر لمجموع سكان الضفة والقطاع الذى وصل إلى أكثر من أربعة ملايين فلسطينى فى عام ٢٠٠٩م، سيتضاعف الطلب على المياه. وبينما يعيش أكثر من مليون ونصف فلسطينى فى قطاع غزة ضمن مساحة ضيقة لا تزيد عن ٣٦٤ كم^{2}، يحتاج سكان القطاع إلى ١٢٠ مليون متر مكعب سنويا، فى وقت لا يتجمع لهم من مياه الأمطار سوى خمسة وأربعين مليون متر مكعب (نبيل السهلى، ٢٠١٠، ١).

ومما يعقد المشكلة على الجبهة المائية مع إسرائيل، ما نصت عليه اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على تأجيل قضية المياه لمفاوضات الحل النهائى، شأنها شأن قضية الدولة الفلسطينية والقدس وحق العودة للاجئين. وإن تضمن اتفاق إعلان المبادئ ١٩٩٣م الذى أطلق مفاوضات أوسلو، على إنشاء ولاية فلسطينية على المياه فى الضفة الغربية، عاد اتفاق واشنطن فى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥م وأحال مسألة المياه على مفاوضات الحل النهائى، حتى لا تتمتع السلطة الفلسطينية بأية ولاية على المياه، ولا تتعدى الولاية الإقليمية الممنوحة لها، ولاية وظيفية محدودة على الأرض والسكان فى الضفة وقطاع غزة، عدا مدينة القدس، ولا تشمل ولاية على المياه (أحلام أبو كويك، ٢٠٠٧، ١).

تعد قضية المياه المشتركة مع إسرائيل من أعقد مشاكل المياه التى تواجه العالم العربى، فى علاقات العرب المائية مع محيطهم الإقليمى، لدرجة تهديدها للأمن القومى العربى، بصورة استراتيجية مباشرة. وتكمن خطورة مشكلة المياه على الجبهة الإسرائيلية، فى أنها وثيقة الصلة بوجود إسرائيل وبقائها فى المنطقة، ربما بصورة أكبر من قضية الأرض؛ يمكن أن تساوم إسرائيل على احتلالها للأرض. غير أنها لا يمكن أن تنزل عن أطماعها فى موارد العرب المائية فى فلسطين. وقد تذهب إسرائيل فى أطماعها المائية، إلى ما وراء حدود فلسطين التاريخية. بل إن إسرائيل، وهذا ما ينقص العرب استراتيجيا، تنظر إلى قضية المياه، بوصفها قضية أمن قومى، لا تتردد فى استخدام إمكانات الردع الاستراتيجى لديها، لتحقيق أطماعها التوسعية فى المياه العربية. لذا، حتى مع تطور تسوية سلمية، مستقبلا، بين العرب وإسرائيل، تبقى قضية المياه التهديد المباشر لأمن العرب القومى الذى لن تتردد إسرائيل فى استخدام إمكانات الردع لديها أو التهديد باستخدامها، لتحقيق هيمنة مائية إقليمية، قد تتعدى محيط الحدود المباشرة لفلسطين التاريخية، وما

حولها من مياه مشتركة مع دول الجوار العربى، لمحاولة تعقيد مشاكل العرب المائية على جبهات حوض النيل وحوض الرافدين، فى محاولتها تأكيد هيمنتها الإقليمية على المنطقة، بوصف ذلك أهم ضمان استراتيچى لها باستمرار أية تسوية سلمية مع العرب مستقبلا.

٢ـ المياه والأمن القومى العربى:

نظريا، يرتبط مفهوم الأمن القومى بثلاثة مستويات للتحليل؛ هى: المستوى الداخلى، والمستوى الإقليمى والمستوى الدولى. وفى هذا الجزء ستبحث الدراسة فى محددات الأمن القومى العربى، والعوامل التى تؤثر فيه، وصولا إلى موقع موضوع المياه من الأمن القومى العربى.

أ- نحو مقترب نظرى للأمن القومى:

الأمن القومى، فى معناه الواسع، هو: جملة العناصر الاستراتيچية التى تمد الدولة أو منطقة جغرافية محددة بكل الوسائل التى تمكنها من الدفاع عن ذاتها، وحماية مصالحها أمام أهم الأخطار الخارجية التى قد تتعرض لها هذه الدولة أو تلك المنطقة (حواس محمود، ٢٠٠٦، ١). وهناك من يعرف الأمن القومى بأنه يعنى الحفاظ على بقاء الدولة القومية، من خلال استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، واللجوء إلى القوة الاقتصادية والأداة السياسية وكل الإمكانات والآليات المتاحة (موسوعة وكيبيديا الحرة، ٢٠٠٩).

لكن مثل هذه التعريفات لمفهوم الأمن القومى تظل ناقصة؛ لأنها تركز على الأمن القومى لدولة قطرية، فى حين أننا نعنى فى هذه الدراسة البعد القومى العربى، بوضعيته الجماعية الإقليمية، ممثلا فى قضية المياه. وبرغم أن هناك نظاما إقليميا عربيا تعبر عنه الجامعة العربية؛ فإن واقع السياسة العربية، يعكس هيمنة مفهوم الأمن الخاص بالدولة القطرية على البعد القومى، لدى كثير من النخب الحاكمة فى العالم العربى. فعلى سبيل المثال: توقيع مصر معاهدة

كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٩م، وتشتت منظومة الجامعة العربية الإقليمية، بإنشاء كيانات إقليمية مصغرة، مثل مجلس التعاون لدول لخليج العربية، والاتحاد المغاربى العربى...إلخ؛ فإنه فى التعامل مع قضية استراتيچية مركزية، مثل قضية المياه، ترتبط بها متغيرات أمنية واقتصادية وسياسية، تتجاوز إمكانات دولة معينة التعامل معها، لارتفاع تكلفتها، وعدم توافر الكفاءة والإمكان للتصدى لها، لضآلة إمكانات الموارد المتاحة والمحتملة لكل دولة قطرية على حدة، لا مفر من اللجوء إلى التكامل الإقليمى، بكل إمكاناته الاستراتيچية للتصدى لهذه المشكلة. فالأمن القومى، هو فى الأساس وعى قومى ينبع من الضمير الجماعى اليقظ الذى يمثل محور التكتل الإرادى حول المصير الكلى الشامل، لكتلة إقليمية معينة، تتبناه النخب الحاكمة فى دول ذلك التكتل الإقليمى (Ernest, B. Hass, 1967, 324)؛ لذا، إذا كان الأمن القومى يرتبط بالإقليم القومى، فليس للدفاع عن الإقليم فى ذاته، وإنما الدفاع عن الكيان القومى؛ أى الشعب والأمة التى ترتبط بذلك الإقليم (حامد ربيع، ١٩٨٤، ٦٠-٧١). من هنا يجب أن ينتقل التحليل من مستوى الدولة القطرية إلى مفهوم الأمة الذى قد يشمل أكثر من دولة.

كما أنه من الخطأ الاعتقاد بأن غياب الوحدة السياسية والإدارية للأمة العربية، دليل على عدم واقعية الحديث عن الأمن القومى العربى. فغياب الوحدة السياسية والإدارية حتى الآن على مستوى الحكومات، لا يعنى غيابها (أى الوحدة) على مستوى الشعوب، ولا حتى غيابها عن سياسة النخب الحاكمة التى مازالت تتمسك بشعارات الوحدة، وتعمد إلى ترديدها، ولو من باب تملق الجماهير العربية التى لم تتخل عن حلم الوحدة العربية. وإن كان التكامل الإقليمى بين الدول العربية، يحتاج إلى ما هو أبعد من قيم الوحدة الغائصة فى ضمير العرب وتاريخهم وثقافتهم؛ فإن إمكانات التكامل الإقليمى الموضوعية متوافرة فى اقتصادات الدول العربية التى تبشر بعلاقات بينية مصلحية

متعاظمة، وفى عوائد الأمن الجماعى الرادعة، إذا ما تطورت لدى النخب الحاكمة فى العالم العربى إرادة سياسية فاعلة تجاه خيار التكامل الإقليمى[٤].

حتى مع غياب صيغة اتحادية، أو وحدوية لأجزاء الوطن العربى، بقيت الجامعة العربية الإطار العربى المعبر عن الطموح والأمل فى الارتقاء بصيغة العمل المشترك. إضافة إلى أن صيغ التكامل الإقليمى، برغم محدوديتها، بدأت تتفاعل فى مناطق متجانسة من العالم العربى، مثل تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تفيدنا تجربة العقود المنصرمة أن الأمن القومى العربى كل لا يمكن تجزئته. فعندما تتصرف أية حكومة عربية بما تعتقد أنه خدمة لمصالحها الوطنية، بدون الأخذ فى الحسبان اتساقها مع مصالح الأمن القومى العربى، لا تخاطر بتدنى مستوى شرعيتها داخليا فحسب، بل أيضا، ستكتشف لاحقا أنها عرضت أمنها الوطنى للخطر، مثلما عرضت الأمن القومى العربى. وفى المقابل عندما تتصرف قطريا بما تمليه عليها مصالح الأمن القومى العربى، يتعزز أمنها الوطنى، ويزداد ترسخا (منذر سليمان، ٢٠٠٩، مرجع سابق).

وهكذا فقد ارتبط الأمن القومى الإقليمى بالدولة القومية. فإذا لم توجد الدولة، فلا وجود لأمن قومى، على المستوى الإقليمى (حامد ربيع، مرجع سابق، ص٧٠). من هنا يمكن الحديث عن الأمن الإقليمى لمجموعة من الدول المتجاورة والمتشابهة فى ظروفها ومصالحها القومية، مثل غرب أوربا، ودول جنوب شرق آسيا، والدول العربية. ففى الحالة الأولى تم بناء حلف شمال الأطلنطى الذى استهدف فى الأساس حماية الأمن الإقليمى لدول غرب أوربا ضد التهديدات السوفيتية، والذى تطور بعد ذلك، بقيام الاتحاد الأوربى الذى يعبر عن الكيان الحقيقى للتكامل الإقليمى لعالم اليوم (karl W. Deutsch, et al, 1957, 203)[٥].

فالحديث عن الأمن القومى العربى، إذن، لا يعنى بالضرورة الإعلاء منه على حساب الأمن الوطنى للدول العربية منفردة، بل على العكس؛ فإن العمل على تعزيز الأمن القومى العربى من شأنه تعظيم قدرة كل دولة عربية على مواجهة تحديات الأمن والتنمية، بتكلفة أقل، وبكفاءة أعلى، إذا ما تطور الالتزام باستراتيجية الأمن القومى العربى، تجاه خيار التكامل الإقليمى.

القمم العربية وصياغة سياسات الأمن القومى العربى:

كم كان لدى القادة العرب فى بداية عهد الحرب الباردة، عندما أنشئوا الجامعة العربية، بعد نظر بالأخذ بخيار الأمن القومى العربى، ليس بحسبانه مسألة عسكرية، كما هى الحال فى النظرية التقليدية للأمن القومى فحسب، وإنما بحسبانه ظاهرة تكاملية استراتيجية شاملة[٦].

وفيما يتصل بالتعاون العربى المبكر مع مشكلة المياه، بوصفها قضية أمن قومى عربى، كان أول قمة عربية عقدت فى القاهرة فى يناير عام ١٩٦٤م، استجابة للتحديات الأمنية التى مثلتها مشروعات إسرائيل التوسعية فى تحويل مياه نهر الأردن.

بصورة عامة، شهدت مؤتمرات القمة العربية السبعة الأولى، فيما بين عامى ١٩٦٤ و١٩٧٤، إدراكا قوميا واضحا بأن إسرائيل تمثل التهديد الرئيسى للأمن القومى العربى. وبعد حرب يونيه ١٩٦٧م، حدثت طفرة نوعية فى مقررات القمم العربية، فى تأكيد مفهوم الأمن القومى العربي، بل فى تطبيق التزامات معاهدة الدفاع المشترك، كما حدث فى قمة الخرطوم فى سبتمبر عام ١٩٦٧م، عندما التزم جميع العرب، بما أطلق عليه حينها، مبدأ: إزالة آثار العدوان، كما التزمت الدول العربية النفطية الغنية بتعويض دول المواجهة اقتصاديا عن فقدانها لموارد اقتصادية، نتيجة احتلال إسرائيل لأراضيها؛ مثل فقدان مصر دخلها من قناة السويس وحقول سيناء النفطية، وفقدان الأردن الضفة الغربية، وفقدان سوريا هضبة الجولان. لقد تجلى التكامل الاستراتيجى

العربى، فى حرب أكتوبر ١٩٧٣م، ليس على مستوى دول المواجهة المباشرة مع إسرائيل (مصر وسوريا) فحسب، بل على مستوى كل الدول العربية التى اشتركت فى المعركة، بصور غير مباشرة وفعالة.

التحول تجاه القطرية والتخلى عن أسس الأمن القومى العربى:

لكن ما حصل بعد ذلك، أن العرب ابتعدوا عن خيار الأمن الجماعى، بتصاعد الاتجاه نحو القطرية، على حساب القومية. وكان الاختراق الأساسى هنا: توقيع مصر عام ١٩٧٩م اتفاقية كامب ديفيد مع عدو العرب الأول إسرائيل، وقبول مصر بأن تتقدم اتفاقية كامب ديفيد على كل التزاماتها القومية العربية الأخرى، وفى مقدمتها معاهدة الدفاع العربى والتعاون العربى المشترك لعام ١٩٥٠م[٧]. وسرعان ما تبعت الأردن مصر بتوقيع اتفاقية سلام ثنائية أخرى مع إسرائيل، سميت باتفاقية وادى عربة عام ١٩٩٤م.

وكانت قمة التهادن العربى مع أهم مصادر التهديد للأمن القومى العربى، عندما أقر العرب، فى قمة القاهرة (يونيه ١٩٩٦م) عد السلام الاستراتيجى خيارهم الوحيد للتعامل مع عدوهم الأول (إسرائيل). وزاد فى تدهور موقف العرب من فكرة الأمن القومى العربى، أن أقروا فى قمة بيروت عام ٢٠٠٣، ما أطلق عليه "مبادرة السلام العربية" التى تقوم على معادلة التطبيع مع إسرائيل، مقابل استعادة الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧م. ومازال العرب متمسكين بـ"مبادرتهم السلمية"، على الرغم من رفض إسرائيل الفورى لهذا العرض العربى السخى الذى يقوض أسس الأمن القومى العربى، عندما قال رئيس وزراء إسرائيل فى حينها (إيريل شارون): إن "مبادرة السلام العربية" لا تساوى المداد الذى كتبت به!

وكان من العرب قبل ذلك أن اتجهوا لتجربة كيانات تكاملية إقليمية خارج إطار الجامعة العربية، وما تتضمنه من تجاوز التزامات بالأمن القومى العربى الجماعى. فكانت تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٨٠م)،

تلتها تجربة مجلس التعاون العربى (١٦ فبراير ١٩٨٩م) الذى يضم: مصر والعراق والأردن واليمن التى ولدت بعد أشهر، عندما غزى العراقُ الكويت، فى أغسطس ١٩٩٠م، وتجربة الاتحاد المغاربى (١٧ فبراير ١٩٨٩م) الذى يضم: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، غير أنه شل منذ ولادته، للخلافات العميقة بين أعضائه، خاصة الجزائر والمغرب.

وفى العقد الأخير من القرن الماضى، تجلت كل تداعيات خروج العرب عن محددات أمنهم القومى التقليدية التى جسدها قيام الجامعة العربية، ومعاهدات الدفاع الجماعى والتعاون المشترك التى كانت من إنجازات الجامعة العربية الأولى، بعيد قيامها، وتمسك بها العرب، وتردد صداها فى مقررات قممهم العربية، حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضى، عندما غزا العراق الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠، وفشل العرب فى حل الأزمة عربيا، ولجأوا إلى الأجنبى الذى هو حليف لعدوهم الطبيعى (إسرائيل)، وتكرس بعد ذلك الوجود الأجنبى فى كثير من البلاد العربية، بأشكال وفعاليات مختلفة، بعد أن اختار العرب العودة إلى حماية الأجنبى، بعد فشلهم فى التصدى لتحديات أمنهم القومى إقليميا.

لقد حان الوقت لوضع خطط بديلة تكفل التخلى التدريجى عن هذه الحماية، لصالح السعى لإقامة ترتيبات واقعية لنظام أمنى عربى مستقر وتعزيزها، بتشكيل منظومة أمن عربى - إقليمى متين ومتماسك (منذر سليمان، مصدر سابق). وقد يكون المخرج التفات إلى قضية المياه، بوصفها قضية أمن قومى عربى، تحتاج إلى تكامل إقليمى عربى، وتتضافر فيه جهود كل العرب، حتى يمكن تعظيم فائدة التعامل معها إقليميا، لتنعكس على كفاءة كل بلد عربى فى حل أزمة المياه عنده، بأقل تكلفة ممكنة، وبأعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية، إضافة إلى تحييد، مخاطر التعامل الخارجى مع قضية المياه أو ردعها.

ب- الأمن القومى العربى، المحددات والأبعاد:

لقد حدد بعض الباحثين عدة عوامل تؤثر فى الأمن القومى العربى؛ هى: الكيان الصهيونى، وإحاطة الجسد العربى ببعض القوميات، واستغلالها فى أوقات معينة، والبطء فى اكتساب الخبرات العلمية، وضعف البحث العلمى، وضعف الاقتصاد العربى، وشح المياه، والمخاطر المحدقة بمصادرها (مصطفى عثمان إسماعيل، ٢٠١٠، ١).

وللأمن القومى العربى أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وأيديولوچية وجغرافية، ولها كلها خصائصها التى تثبت ترابطها وتكاملها (سحر مهدى، ٢٠١٠، ١٥).

فإذا كان المقصود هو عدة دول مرتبطة بنظام إقليمى محدد؛ كالدول العربية، يجب أن يضاف إلى العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية والجغرافية السابقة، دعامة أخرى رئيسية، ألا وهى ضرورة وجود حد أدنى من الاتفاق على تحديد مصادر التهديد الرئيسية داخليا وخارجيا؛ وهو ما يوجب رسم استراتيچية موحدة للدفاع عن هذا الكيان الإقليمى. ويتبع ذلك ضرورة توافر الإرادة السياسية الموحدة، وجهاز صنع القرار على المستوى القومى، إضافة إلى تكامل فى نظام القيم السائد بين النخب السياسية فى الدول المنتمية إلى نظام إقليمى معين (Karl W. Deuctsch, Ibid, p.70).

فإذا انتقلنا إلى مفهوم الأمن القومى العربى، سنجد أنه محصلة لمجموع أمن الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية. غير أنها، إلى حد ما، تفتقر إلى محددات التكامل الإقليمى الموضوعية، إضافة إلى غياب الاستشعار بالمخاطر التى تهدد أمن العرب القومى، وفى مقدمتها، وجود إسرائيل. فالعلاقات العربية - العربية الآن تمر بمحنة حقيقية، لعل أخطر سماتها التمزق والتشتت فى السياسات والأهداف، حتى أصبح من أصعب الأمور على المهتمين بالشئون العربية رسم خطة واضحة لحماية الأمن العربى، بل أكثر من هذا وضع مفهوم

موحد ومتفق عليه، بين جميع الأطراف، لما يطلق عليه الأمن القومى العربى (عزو محمد عبد القادر ناجى، ٢٠٠٨، ١).

ج- المياه والأمن القومى العربى:

جرت الإشارة، فيما سبق، إلى أن الأمن القومى العربى لا يتعلق بالبعد العسكرى فحسب، وإنما له أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية أيضا. وتحتل المياه جانبا مهما فى الأمن القومى العربى، بل يعدها بعض الباحثين أهم جوانب الأمن القومى؛ لأنها تتعلق بموضوع الأمن الغذائى (رواء زكى يونس الطويل، ٢٠٠٩، ٢٠- ٢٥).

الوضع المائى العربى وأبعاده الاستراتيجية:

تعد المنطقة العربية من أفقر بقاع الأرض من حيث مواردها المائية؛ إذ يبلغ مخزون الوطن العربى (٠,٧٪) من مخزون العالم من المياه العذبة، لسبب وقوع العالم العربى ضمن مناطق محدودة الإمطار، شبه جافة، أو جافة. وتشكل مياه الأمطار حوالى ٨٣٪، من موارد العالم العربى المائية. ويبلغ متوسط ما يسقط من الأمطار على الأراضى العربية ١٦٦٠ مليار متر مكعب من مياه الأمطار، فى السنة. غير أن معظمها يسقط فى المناطق المدارية، أو شبه المدارية الاستوائية التى لا تعد مناسبة لإنتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية؛ كالقمح والشعير والذرة الشامية (المرجع السابق، ٦٥).

ونظرا إلى تلك الحقائق غير المواتية لوضعية قضية المياه فى العالم العربى، تحول موضوع المياه إلى قضية استراتيجية مركزية فى التنمية والسياسات، وفى ملف الصراع العربى الإسرائيلى. وفى المقابل، فإن قضية المياه، بالنسبة إلى إسرائيل تعد قضية وجود واستمرار، حتى تتفوق على نزعتها التوسعية فى الأراضى العربية؛ لأنه بدون توافر مصادر مياه مستقرة وآمنة ومضمونة، فإن إسرائيل لن تتمكن من أن تحتفظ باحتلالها للأراضى

العربية فحسب، بل إن وجودها واستمرارها سيكونان موضع شك كبير؛ وهو الأمر الذى يقوض الفكرة الصهيونية من أساسها. لذا نجد إسرائيل تتشدد فى مطالبها المائية تجاه الدول العربية المجاورة، وتتطلع إلى لعب دور إقليمى على صعيد الشرق الأوسط، بما فيه إيران وتركيا؛ لضمان أمنها المائى، بل إنها تتطلع إلى دول حوض النيل للغرض ذاته، لأسباب ذات علاقة مباشرة بأمنها القومى، لضمان استمرار إخضاع مصر لإمكانات الردع لديها، وليس احتمال تأمين جزء من احتياجاتها المائية من مياه نهر النيل فحسب.

بعد توقيع "اتفاق أوسلو" عام ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، اتفق الجانبان على إنشاء لجنة للتعاون والتنسيق فى موضوع المياه. وقد تعهدت إسرائيل عام ١٩٩٥م، بزيادة حصة الضفة الغربية من المياه، وهى ابتداء مياه فلسطينية استولت عليها إسرائيل عام ١٩٦٧م. وقد عالجت "اتفاقية وادى عربة" التى وقعت عام ١٩٩٤م بين إسرائيل والأردن المياه بتفصيل واهتمام. ويؤخذ، عربيا، على هذه الاتفاقية أنها تجاهلت حقوق الدول العربية الأخرى فى مياه نهر الأردن وحوض نهر اليرموك، وأدخلت إسرائيل طرفا أساسيا فى أى تعاون عربى أو إقليمى فى مجال تنمية الموارد المائية، قد يتطور مستقبلا، كما أسست لـ"هيمنة إسرائيلية إقليمية" على موارد المياه فى نهر الأردن والأحواض الجوفية (سرى القدوة، ٢٠١٠، ١).

وتتماس قضية المياه مع الأمن القومى العربى من عدة جوانب. فقد غدا موضوع المياه مرشحا لإشعال الحروب فى منطقة الشرق الأوسط، خاصة أن أغلب الأقطار العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها. فإثيوبيا وتركيا وغينيا وإيران والسنغال وكينيا وأوغندا وزائير، هى بلدان تتحكم بحوالى ٦٠٪ من منابع الموارد المائية للوطن العربى. كما أن السلام فى الشرق الأوسط أضحى مرتبطا بقضية المياه، بعد اغتصاب إسرائيل معظم نصيب دول الطوق العربى، عدا مصر، من المياه، إضافة إلى أن بعض الدول أخذت تتبنى

اقتراحا خطيرا جدا، يتمثل فى محاولات إقناع المجتمع الدولى بتطبيق اقتراح تسعير المياه! ويقع على رأس هذه الدول تركيا وإسرائيل. والأخطر من ذلك تبنى بعض المنظمات الدولية (كالبنك الدولى ومنظمة الفاو) تلك الاقتراحات، متناسين حقيقة الارتباط الوثيق بين الأمن المائى والأمن الغذائى من جهة، والأمن القومى العربى من جهة أخرى (كمال الدين محمد عثمان مصطفى، ٢٠١٠).

باختصار: يحدد الأمين العام للجامعة العربية السابق (الدكتور عصمت عبد المجيد) ثلاثة تحديات تواجه الأمن القومى العربى مائيا؛ هى:

أولا: قضية مياه نهرى دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق من جهة، وبين سوريا والعراق من جهة أخرى.

ثانيا: مطامع إسرائيل المائية، فى المياه العربية، فى الأرضى المحتلة فى الجولان وفلسطين ونهر الأردن وحوض اليرموك وأنهار الليطانى والحاصبانى والوزانى فى لبنان.

ثالثا: كيفية مواجهة مخاطر الشح المتزايد فى مصادر المياه العربية والمترافقة مع التزايد السكانى (حسن غانم، ٢٠٠٦).

٣- الصراعات على المياه والتوازن الاستراتيجى الإقليمى:

برغم أن المياه تشكل نسبة ٧٠٪ من سطح الكرة الأرضية؛ فإن الصالح للاستخدام الإنسانى فى كل أغراضه من شرب، وزراعة وصناعة، لا يتجاوز ١٪. حتى هذه النسبة الصالحة برغم ضآلتها، مهددة لعوامل عدة؛ منها البيئة والطبيعية، وأخرى من صنع الإنسان على رأسها التلوث. وقد أصبحت المياه إحدى أدوات الضغط السياسى الذى تمارسه بعض الدول التى تسيطر على منابع الأنهار أو مصادر المياه، على الدول المتشاركة والمتشاطئة معها فى المصدر المائى نفسه، مثلما تفعل تركيا وإسرائيل. وتشير الإحصاءات الدولية

إلى أن هناك طلبا متزايدا على موارد مياه محدودة فى معظم مناطق العالم؛ وهو مما يعزز فرضية نشوب الصراعات الدولية حول المياه، خاصة مع عدم وجود قواعد دولية عامة تحكم عملية التقاسم العادل للمياه بين الدول للمياه المشتركة بينها.

لكنّ، فى المقابل، هناك اتجاها دوليا لإدارة المياه، من خلال التعاون الدولى، بفعل ما أرسته بعض الاتفاقات الدولية، وفى مقدمتها اتفاقية هلسنكى ١٩٦٦م. ومن أهم إنجازات هذه الاتفاقية إرساء مبدأ الابتعاد عن مفهوم السيادة المطلقة فى إدارة الموارد المائية فى اتجاه الاعتراف بالمسئولية المشتركة للدول المتشاطئة، وطورت مبادئ ارتكز عليها فيما بعد القانون الدولى؛ أهمها:

١- حق دول المصب، فى تسلم إشعار مسبق عن مشاريع الموارد المائية، فى دول المنبع والدول الواقعة على مجارى الأنهار الدولية.

٢- الدخول فى مفاوضات، قبل البدء بمثل تلك المشاريع.

٣- الاعتراف بالمسئولية المشتركة.

٤- منع الأعمال التى تسبب أضرارا كبيرة.

٥- الاعتراف بالسبق الزمنى فى استخدام المياه.

٦- الحق فى الاستخدام المعقول والمنصف.

٧- منع تلويث الموارد المائية.

٨- تطوير وسائل حل المنازعات حول الموارد المائية، وغيرها...

ولمنظمة الأمم المتحدة جهود لإدارة قضية المياه عالميا، والتوعية من مخاطر ندرة المياه. فقد دعت الأمم المتحدة فى مارس ٢٠٠٩م إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتفادى أزمة مياه عالمية، محذرة من أن نصف سكان العالم سيعانون نقصا حادا فى المياه بحلول عام ٢٠٣٠م (صحيفة ٢٦ سبتمبر اليمنية، ١٣ مارس ٢٠٠٩).

أ- إدارة الصراع من خلال التعاون الدولى القانونى للمياه:

هناك ٢٦١ موردا للمياه عابرة للحدود السياسية بين بلدين أو أكثر. وهذه الموارد الدولية تغطى ٤٥,٣٪ من سطح الأرض، وتمس حوالى ٤٠٪ من سكان العالم، وتستأثر بما يقارب ٦٠٪ من تدفقات الأنهار العالمية. كما يوجد ما مجموعه ١٤٥ دولة تضم أراض واقعة داخل الأحواض الدولية، منها ٢١ دولة تقع بأكملها داخل الأحواض الدولية، إضافة إلى وجود تسعة عشر حوضا من أحواض الأنهار تتقاسمها خمسة بلدان أو أكثر. وهناك حوض واحد (حوض نهر الدانوب) يتقاسمه ١٧ بلدا (موقع حكومة كردستان العراق، ٢٠٠٤، ١).

ولم تشهد السنوات الخمسون الماضية سوى ٣٧ صراع حاد، اشتملت على أعمال عنف، معظمها صراعات قبلية. وفى المدة نفسها، تم التفاوض على ١٥٧ معاهدة والتوقيع عليها (المرجع السابق). ومع ذلك، تظل هناك فجوة كبيرة تفصل بين الأغنياء والفقراء من ناحية استخدام المياه. ففى العالم الصناعى يستخدم الشخص ٤٠٠-٥٠٠ لتر فى المتوسط يوميا، فى حين يعد الشخص فى البلدان النامية منتفعا من المياه العذبة، إذا تمكن من الحصول على ٢٠ لترا من الماء فى اليوم، بحدود السير مسافة كيلو متر واحد، بعيدا عن منزل الأسرة. وفى كثير من المناطق يتعين على الناس العيش بكميات أقل من ذلك (المرجع السابق).

وقد تصاعد الطلب على المياه فى خلال الأربعين سنة الأخيرة، بسبب تزايد السكان على مستوى العالم. وإبان الخمسينيات من القرن الماضى كان عدد سكان العالم ٢,٥ مليار نسمة، وتضاعف عام ١٩٩٠م فأصبح ٥,٣ مليارات، والآن وصل إلى ٦,٨ مليارات نسمة، ومن المتوقع أن يصل سكان العالم سنة ٢٠٢٥ إلى ثمانية مليارات (سفيان التل، ٢٠٠٤، ١).

الاتفاقات الدولية حول المياه:

تنشأ المشاكل بين الدول بسبب الاستخدام المشترك للأنهار الدولية، والتعرض لمبدأ السيادة الإقليمية. وبالرغم من وجود اتفاقيات دولية مثل اتفاقية هلسنكى عام ١٩٦٦م[٨] حول الأنهار، لم تتوقف نزاعات المياه؛ مثل: أزمة نهر إندوس بين الهند والباكستان ٢٠٠٢م، ونزاع الصين، وبعض جيرانها حول استخدام نهرين ينبعان من شينيانغ (أماني إسماعيل، ٢٠٠٩، ١). لقد راجت، منذ بداية سبعينيات القرن الماضى، عبارة "حرب المياه المحتملة"، من قبل مسئولين رسميين، فى دول المنطقة، إشارة إلى خطورة قضية عند مؤسسات صناعة القرار[٩].

وبرغم أن كثيرا من الاتفاقات الدولية، وفى مقدمتها اتفاقية هلسنكى عام ١٩٦٦م حددت معايير عامة تحكم عملية الانتفاع المشترك والقسمة العادلة للأنهار المشتركة؛ منها: تعداد السكان، وطبوغرافية حوض النهر، والظروف المناخية، وكمية المياه، والاستعمالات الراهنة، والاحتياجات الفعلية من المياه بالنسبة إلى كل دولة، وتوافر وجود مصادر بديلة للمياه وانعدامها). على أن أغلب تلك المعاهدات والقوانين الدولية للأنهار الدولية تفتقر إلى آلية محددة للتحكيم، وغياب صفة الإلزام فى القوانين والمعاهدات الدولية بخصوص المياه. وإن أقرت بعض المعاهدات آليات لفض النزاع الذى ينشأ على الأنهار الدولية من خلال تشكيل لجان لدراسة الأسباب، وإحالتها إلى هيئة التحكيم التى تتشكل بناء على طلب الطرفين، كما جاء فى اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية التى وقعت فى الأمم المتحدة بنيويورك فى ٢١ مايو ١٩٩٧م؛ إذ وضعت الاتفاقية أساس الانتفاع والمشاركة وفق مستوى النهر والمجرى المائى، وأرست أسس منع اتخاذ أية تدابير أحادية ذات أثر سالب فى دول أخرى، وألزمت الاتفاقية الدول بالتعاون وتبادل المعلومات وإخطار الدول الأخرى، والمشاركة فى الوحدة المائية، بأية مشاريع مائية، كما

نصت على حماية المجرى المائى بينيا، وكيفية معالجة النزاعات (سلمان محمد سلمان، ٢٠٠٨، ١).

على أن مثل اتفاقية الأمم المتحدة هذه تثير عددا من المخاوف لدى الدول المشتركة فى الأنهار الدولية فى العالم. ولعل هذا سبب تحفظ بعض الدول العربية، ومن بينها مصر، على الاتفاقية؛ منها: عدم إعطائها أهمية للحفاظ على الحقوق المكتسبة للدول فى مياه الأنهار، وهو ما يعرض حصص بعض الدول للتأثر من قبل دول المنبع. وأن هذه الاتفاقية أباحت لأية دولة من الدول المشتركة فى النهر أن تقوم بمشروعات مائية، بغض النظر عن الأضرار التى قد تلحق بالدول الأخرى، مادامت تحتج بأن هذه المشروعات تحسن من استغلال مياه النهر، على النحو الذى قد يقود إلى استغلال مثل هذه الحجج، للضغط على دول أسفل النهر، وكذلك استغلال مثل هذه الاتفاقية، من قبل المؤسسات الدولية؛ مثل البنك الدولى، للقيام بتمويل مشروعات مائية، لدواع استثمارية أو سياسية؛ مثل اقتراح بيع الماء الذى تؤيده إسرائيل وتركيا وإثيوبيا؛ وهو الأمر الذى يزيد من احتمالات الصراع (مغاورى شلبى، ٢٠١٠،١).

بصفة عامة، مثل تلك المعاهدات لم توضح الآلية المتبعة فى حال رفض أحد الأطراف أو امتناعها عن المشاركة فى رفع موضوع الخلاف إلى هيئة التحكيم. كما أن أغلب الاتفاقات لم توضح الإجراءات الإلزامية لقراراتها، أو أمكان فرض عقوبات على الطرف الذى لا يلتزم ببنود المعاهدات أو الذى ينتهك قرارات التحكيم الصادرة عن هيئة التحكيم. كذلك عدم وجود معايير موحدة وثابتة وتفصيلية لتفسير قواعد القانون الدولى والتفسير الكيفى للقوانين والمعاهدات الدولية الخاصة بالأنهار الدولية، وعدم وجود مرجعية قانونية دولية لتفسير نصوص المعاهدات بطريقة مثالية للحيلولة دون التفسير الكيفى لمواد القانون. لقد اقتصرت معاهدات القانون الدولى على موضوع الأنهار،

وعدم وجود قواعد إجراءات لتقاسم مصادر المياه العذبة غير الأنهار الدولية (الينابيع الكبرى، وحقول المياه الجوفية، والواحات، والبحيرات العذبة، ومياه السيول الموسمية) (مرتضى جمعة حسن، ٢٠٠٩، ١٦).

التعاون الدولى بشأن المياه:

برز الاهتمام الدولى بقضايا المياه من خلال المنظمات والتكتلات الدولية والإقليمية، فبات كثير من هذه المنظمات يهتم بأمر المياه؛ مثل منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو)، ومنظمة التنمية الزراعية لشرق أفريقيا (الإيقاد)، ومنظمة اليونسكو. وفى عام ١٩٩٥م أنشئ المجلس العالمى للمياه الذى يعنى بتقديم المشورات الوطنية والإقليمية والدولية حول المياه. وفى ١٩٩٦م تشكلت منظمة المشاركة الدولية للمياه (Global water partnership) التى تعنى بالتنسيق بين المانحين ومقدمى المشورات الفنية. وعلى المستويات الإقليمية أنشئ المجلس الوزارى العربى للمياه، والمجلس الأفريقى للمياه (سلمان محمد سلمان، مرجع سابق). ومنذ عام ١٩٩٣، تحتفل منظمة الأمم المتحدة فى ٢٢ من مارس من كل عام باليوم العالمى للمياه، لمواصلة الدعوة إلى تطوير أنشطة على المستويات العالمية والمحلية بهدف التوعية بأهمية المياه والمحافظة عليها والسعى لإيجاد مصادر جديدة لمياه الشرب (رمزى سلامة، ٢٠٠٧، ١).

ب- إدارة الصراع من خلال التعاون الإقليمى العربى:

يقدر إجمالى الموارد المائية فى الوطن العربى، فى بداية القرن الحادى والعشرين بحوالى ٢٩٥ مليار متر. وهناك معدل عالمى لمتوسط استهلاك الفرد من المياه سنويا (١٠٠٠ متر مكعب) حيث خط الفقر المائى (سلمان محمد سلمان، مرجع سابق). أما فى الدول العربية، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الماء سنويا ٣٣٠٠ متر مكعب عام ١٩٩٠م، وانخفض الرقم إلى ١٢٥٠ مترا

مكعبا بنهاية تسعينيات القرن الماضى، ويقدر حاليا بنحو ٦٥٠ مترا مكعبا؛ أى أقل من خط الفقر المائى المقدر بنحو ٣٥٠ مترا مكعبا سنويا. وتتوقع الجامعة العربية أن تظل دولها ترزح تحت خط الفقر المائى بحلول عام ٢٠٢٥ (باتر محمد على، ٢٠٠٧، ١).

كما سبق وجاء فى الدراسة، فإن موضوع المياه فى المنطقة العربية يشير إلى عدد من الصراعات الكامنة، سواء مع تركيا أو إسرائيل أو إثيوبيا أو السنغال. فبالنظر إلى نهر النيل، فإن دول المنبع وإثيوبيا خاصة، تمد نهر النيل بحوالى ٨٥٪، فى حين تعد مصر ومن ثم السودان من أكثر الدول استفادة من نهر النيل؛ إذ تحصل مصر على حوالى ٥٥,٥ مليار متر مكعب من الماء، وتحصل السودان على ١٨,٥ مليار متر مكعب، بموجب اتفاقيتى ١٩٢٩ و١٩٥٩م. وتتشرك الخلافات السياسية بين دول حوض النيل والنزاعات والحروب الداخلية وعدم الاستقرار السياسى آثارها السلبية على عملية الاستغلال الأمثل لمياه النيل، بتأخير إنشاء منظومة (إقليمية) لإدارة موارد نهر النيل، أو على الأقل إبرام اتفاقيات جديدة، تحافظ على مصالح الجميع. والأمر ذاته ينطبق على نهرى دجلة والفرات؛ إذ تتصرف تركيا بفردية واضحة تجاه مصالح الدول المتشاطئة معها على النهرين (سوريا والعراق)، من خلال إقامة مشاريع عملاقة، وعدم جديتها فى عقد أية معاهدات دولية لتقاسم عادل للمياه لنهرى دجلة والفرات.

فمعظم الاتفاقات حول الأنهار الدولية فى الشرق الأوسط وقعت بين الدول الشرق أوسطية ودولة عظمى أوربية، أو بين دول استعمارية أوربية؛ كالاتفاق على استخدام مياه نهر الفرات ونهر اليرموك فى الأردن الذى وقع بين فرنسا وبريطانيا، واتفاقية ١٩٢٩م التى وقعت بين مصر وبريطانيا، وكذا اتفاقية ١٩٥٩م التى حددت توزيع مياه النيل بين مصر والسودان.

وتعقيد الأوضاع السياسية فى المنطقة، يجعل من الصعب عقد اتفاقات

مائية جديدة؛ فمثلا: الدول الأربع المشتركة فى حوض الأردن واليرموك (لبنان، وسوريا، والأردن، وإسرائيل)، إضافة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وهى الدولة المنتظرة، تسود بين معظمها وإسرائيل حالة الحرب منذ ١٩٤٨م (مرتضى جمعة حسن، ٢٠٠٩، ١). أما دول الخليج العربى، فيتحتم عليها أن تعيد النظر فى التكلفة الباهظة لتوفير الماء العذب بتحلية مياه البحر فى ظل معدلات عالية للاستهلاك، تصل أحيانا إلى حد الإسراف، وتبديد الموارد (أمانى إسماعيل، مرجع سابق).

مع ذلك فالاتجاه يسير نحو التعاون الإقليمى بين الدول العربية فى إدارة المياه، كإنشاء مجلس وزارى عربى للمياه. أما فيما يتعلق بإدارة المياه مع الدول المجاورة للعرب (تركيا، وإسرائيل، وإيران، والسنغال) فهناك انطباع بعدم وجود إحساس حقيقى بخطورة المشكلة، بصورة جماعية، على الأمن القومى العربى.

نظرية فيشر وهيوبرلى فى رسملة المياه:

أعدت جامعة هارفارد الأميركية دراسة أسهم فيها عدد من الباحثين والخبراء الأمريكيين والفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين، وأشرف عليها فرانكلين فيشر (عضو الإدارة الاقتصادية لمعهد ماساشيوستس للتكنولوچيا). أكدت هذه الدراسة أن حجم نقص المياه فى المنطقة لا يبرر نشوب نزاعات فى المستقبل، شريطة أن تنتهج دول المنطقة نموذجا اقتصاديا يقوم على تسعير المياه وتداولها كأية سلعة أخرى؛ إذ تقدر القيمة الحقيقية لكميات المياه المتنازع عليها (مثلا) بين الأردن وإسرائيل والأراضى الفلسطينية بنحو ١١٠ ملايين دولار سنويا، وترتفع إلى نصف مليار دولار بعد عام ٢٠٢٠م، وهذا أقل من تكاليف تحلية المياه التى تحددها الدراسة بأقل من دولار للمتر المكعب الواحد.

وتأسيسا على تلك الدراسة، فقد صدر عن معهد ستوكهولم الدولى للمياه دراسة لكل من فيشر وأنيت هيوبرلى بعنوان: "الأصول السائلة، منهج

اقتصادى نحو إدارة المياه وحل الصراعات فى الشرق الأوسط"، خلصت إلى أن ما يجرى الآن هو أن يتنافس خصمان على مصدر للمياه متنازع عليه، ويزعم كل طرف ملكيته الكاملة له؛ وهو الأمر الذى يؤجج الصراعات. غير أنه حين يتم التركيز على القيمة الاقتصادية للمياه والتعامل معها على أنها سلعة قابلة للاتجار؛ فإن الأطراف المتنازعة تدرك على الفور أن فوائد التعاون تفوق التكاليف الناتجة عن التنازع على ملكيته (حسن عبد الراضى، مرجع سابق).

وينظر عربيا إلى هذه النظرية بعين الريبة؛ إذ إنها باب تدخل من خلاله إسرائيل، للالتفاف حول مبادرة السلام العربية، بالتقدم نحو التطبيع بدون دفع استحقاقات السلام، بعودة الأراضى العربية المحتلة أولا. كما أن مثل هذه الخطة ستؤدى إلى تفاقم مشاكل بينية، بين الدول العربية الفقيرة والغنية، تضيع فى خضمها استراتيجية قضية المياه، بوصفها قضية أمن قومى عربى. فى النهاية، ستصبح الدول غير النفطية الفقيرة الأكثر عطشا؛ لعدم قدرتها على شراء الماء بالكميات الموصى بها دوليا لكل فرد، وهى أكثر من ١٥٠٠ متر مكعب من الماء سنويا.

آفاق التعاون فى حوض النيل:

لاحتواء الصراع حول مصادر المياه، فى حوض النيل، تطورت مبادرة إقليمية، جمعت أول مرة عام ١٩٩٩م فى دار السلام بتنزانيا وزراء المياه بدول حوض النيل؛ بغرض تفعيل مبادرة حوض النيل المقدمة من البنك الدولى التى تعنى بالاستفادة القصوى من نهر النيل بوصفه وحدة مائية لتوليد الكهرباء بإثيوبيا لكل دول الحوض، والاستفادة من كل الأراضى الصالحة للزراعة بالسودان؛ لتوفير الغذاء لكل دول الحوض، والإمكانات الصناعية والفنية المصرية الكبيرة (حسن عبد الراضى، ٢٠٠٨، مرجع سابق). على أنه مجرد أن يكون صاحب المبادرة البنك الدولى، يكفى لإثارة الشكوك. فليس بغائب عن الذاكرة العربية تاريخ تعامل البنك مع برامج التنمية فى العالم

العربى، خاصة تجربة بناء السد العالى، وتأميم قناة السويس، عام ١٩٥٦م. كما أن التركيز على إثيوبيا، لتكون محور هذا التعاون الجديد، ببناء سدود على روافد النهر التى تصب فى بحيرة فيكتوريا، أو تلك التى تتصرف منها، فى اتجاه مجرى النيل شمالا، ليس ببعيد عن خطط إسرائيل لتطويق دول الطوق العربية (المقصود بها هنا مصر)، برغم توقيع معاهدة مع إسرائيل. كما أن مشروع عقد اتفاقية إطارية للتعاون بين دول حوض النيل، كما سبق ذكره، أصيب بنكسة خطيرة فى جولة مفاوضات شرم الشيخ (١٣ إبريل ٢٠١٠)، عندما أعلنت الدول السبع لمنبع نهر النيل عن رغبتها فى توقيع اتفاقية إطارية، بعيدا عن دولتى المصب (مصر والسودان)، فى خلال عام، رافضة الالتزام بالاتفاقيات السابقة، غير عابئة بالحقوق التاريخية لدولتى المصب؛ وهو الأمر الذى يؤذن بتوتر خطير على جبهة حوض النيل، إذا ما مضت دول المنبع السبع فى مشروعها لعقد اتفاقية إطارية للتعاون فيما بينها، بعيدا عن مشاركة دولتى المصب (مصر والسودان).

ج- نظرة مستقبلية للصراع حول المياه:

على الرغم من أن دول الشرق الأوسط - باستثناء إسرائيل - مازالت تراهن على ما يبدو على الأداة الدبلوماسية لمعالجة أى نزاع، قد يظهر بشأن المياه فى المنطقة؛ فإنه فى حالة البحث عن تسوية سياسية لأزمة الشرق الأوسط، فإن جوهر الإشكالية الرئيس يتمثل فى أن هناك صعوبات حقيقية بشأن التوصل إلى تقسيم منصف لموارد المياه المتضائلة، خاصة فى منطقة بلاد الشام؛ لتزايد حاجة إسرائيل إلى المياه، بوصفها أهم ضمانات وجودها واستمرارها. ومن ثم فإن الأداة العسكرية قد تطرح نفسها مستقبلا، حتى مع تطور تسويات سلمية بين العرب وإسرائيل. ومن المتوقع أن يظل موضوع المياه فى الشرق الأوسط محور الاهتمام والتركيز فى العلاقات بين دول المنطقة، بدءا بالتعاون، ومرورا بالتوتر وعدم الاستقرار، وانتهاء عند الصراع المسلح.

فمعظم منابع المياه السطحية توجد فى دول غير عربية، وليس من ضمان من عدم استخدام مياه الأنهار للإضرار بمرتكزات الأمن القومى العربى. وكما سبق فى الدراسة: العالم العربى يعانى عجزا مائيا حاليا، بوصول نصيب الفرد العربى من المياه إلى ٦٥٠ مترا مكعبا سنويا من المياه؛ أى أقل بنحو ٣٥٠ مترا مكعبا عن مستوى خط الفقر الذى حددته الأمم المتحدة بـ١٠٠٠ متر مكعب للفرد سنويا. وسوف يزداد الأمر سوءا بنهاية الربع الأول من هذا القرن، إضافة إلى الاعتداءات على حقوق العرب المائية، سواء من دول الجوار التى تنبع فى أراضيها أنهار تمر بالبلاد العربية (تركيا أو إيران أو إثيوبيا)، أو تلك التى تشترك مع الدول العربية، فى موارد المياه الجوفية والسطحية (إسرائيل)، إضافة إلى محاولات إسرائيل التغلغل فى دول حوض النيل.

كما يرتبط الأمن المائى العربى بالأمن الغذائى والأمن التنموى العربى؛ وهو ما يؤكد استراتيجية قضية المياه، بالنسبة إلى الأمن القومى العربى. ويزيد من تعقيد مشكلة المياه فى العالم العربى، محاولة دول عظمى، سواء فى الماضى أو الحاضر، الضغط على العالم العربى مائيا، للتأثير فى خيارات العرب السياسية المستقلة، من خلال استخدام مؤسسات دولية، تبدو فى الظاهر تنموية، غير أنها سياسية للنخاع؛ مثل البنك الدولى الذى رفض فى منتصف خمسينيات القرن الماضى، تمويل السد العالى، ويتحمس اليوم لبناء مشاريع السدود على موارد نهر النيل ومصارفه فى إثيوبيا، كما رفض تمويل مشروع العرب لتحويل نهر الأردن، فى ستينيات القرن الماضى، فى الوقت الذى كان يسمح فيه لإسرائيل بسرقة مياه نهر الأردن.

احتمالات تطور النزاع حول المياه:

تزايد احتمالات نشوب حرب فى المستقبل حول المياه فى المنطقة، يكفى لتوقع الحرب، من أن تقع الحرب نفسها، فيكون توقع الحرب من أهم

مسبباتها الرئيسية. (Dougherty / Robert L. Pfaltzgraff, Jr., 1971, 197) james E). فالحرب يمكن أن تنشب بسبب المياه، ليس بالضرورة لصعوبة حل أية أزمة بسبب المياه، بوسائل أخرى، بل بسبب هذا التوقع الضاغط، بأن حربا يمكن أن تنشب، بسبب المياه. بعبارة أخرى: مع الفارق، الحرب بسبب المياه، قد تنشب بسبب توقع حدوثها، مثلما يمكن أن تنشب حرب نووية بسبب الخطأ[١٠]. ومما يزيد من احتمالات تطور صراع عنيف بسبب المياه، هناك، غموض فيما يتعلق بطبيعة الأهداف التى يمكن أن تستخدم من أجلها القوة العسكرية فى حالة صراع المياه فى الشرق الأوسط، وكذلك حول أشكال التوظيف المحتملة لهذه القوة العسكرية. فإسرائيل لن تتردد فى استخدام قوة الردع التقليدية بل التهديد بقوة الردع غير التقليدية التى تمتلكها، من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، من وراء إدارتها ملف المياه. والعرب، من ناحية أخرى لا يمتلكون مثل هذا التصميم الذى لدى إسرائيل، عدا ـ نسبيا ـ موقف مصر تجاه حقوقها فى مياه النيل.

لكن هذا لا يعنى تضاؤل فرص اللجوء إلى أدوات سياسية سلمية للتعامل مع قضية المياه عربيا. فالأداة الدبلوماسية تتزايد فرص استخدامها فى الوقت الراهن، لحل الخلافات بين دول حوض النيل، أو حوض نهرى دجلة والفرات، مع عدم استبعاد الأداة العسكرية على جبهة المياه مع إسرائيل.

فى كل الأحوال: متى عدت المياه قضية أمن قومى، لأى من أطراف أية أزمة مياه؛ فإن احتمالات اللجوء للأداة العسكرية، من الصعب استبعاد توقعه، فى غياب دبلوماسية نشطة وفعالة، أو فى حالة تطور متصلب فى مواقف أطراف الأزمة، أو تفاقم تحريض طرف ثالث من خارج أطراف الأزمة.

سيناريوهات حروب المياه فى المنطقة:

إذا ما نشبت حرب بشأن المياه- دون غيرها- فى منطقة الشرق الأوسط، فمن المتوقع أن تدور رحى هذه الحروب فى ظروف مختلفة كل

الاختلاف عن الظروف التى واكبت الحروب التى وقعت، فى المدة ما بين انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى اليوم. فهى حروب غير تقليدية، من حيث إنها ليست بسبب نزاع على الأرض تغذيه أيديولوچية سياسية أو مذهبية أو دينية، وإن كانت مثل تلك المتغيرات تزيد من أوار حروب المياه، كما أنها حروب قد تندلع برغم إرادة الكبار، إذا ما فشلوا فى إطفاء شررها قبل أن تندلع، أو أسهموا - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - فى إشعال فتيلها. وستكون حروبا خاطفة غير متسعة فى محيطها المكانى، ولا تسعى لاحتلال أرض، بقدر ما تهدف إلى تعريض منشآت مائية للعطب. ويمكن تحديد ثلاث مناطق، تبعا لدرجة احتمال اللجوء للأداة العسكرية، بسبب المياه؛ هى:

١- منطقة الخطر: وفيها قد يشتد العطش، ويتفاعل مع مصادر الخلاف، وتدخل فى إطارها الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين مع إسرائيل؛ إذ تتفاعل فيها محاور الخلاف الدينى والحضارى والسياسى والاقتصادى المكونة للصراع العربى الإسرائيلى، حتى مع تطور تسويات سلمية.

٢- منطقة الخطر المحتمل: وهى المنطقة التى تعانى مشاكل مائية حاليا، ولكنها قد تواجه خللا فى الميزان المائى مستقبلا، وتدخل فى إطارها بلدان الجزيرة العربية وحوضا دجلة والفرات.

٣- منطقة التوتر: وهى لم تصل بعد إلى مستوى الخطر المحتمل، ولكن تتناوبها من حين إلى آخر بعض التوترات، وتدخل فى حزامها مصر والسودان وإثيوبيا (موقع إسلام أون لاين، ٢٠١٠).

خـــاتمة:

مما سبق يتضح أن قضية المياه فى الوطن العربى ترتبط، بصورة وثيقة، بالأمن القومى العربى. فالعالم العربى يقع فى منطقة فقيرة مائيا؛ إذ يصل نصيب الفرد العربى من المياه - حاليا - إلى ما دون خط الفقر المائى البالغ

١٠٠٠ متر مكعب سنويا، بمقدار ٣٥٠ مترا مكعبا. ومن المتوقع، فى نهاية ربع القرن الحالى، أن يتضاءل نصيب الفرد العربى من المياه إلى ما دون مستوى الفقر المائى الحرج أو العطش، إلى ما دون الـ ٥٠٠ متر مكعب للفرد سنويا؛ نتيجة للزيادة المطردة للسكان، وزيادة الحاجة المطردة للمياه. ومما يزيد من تعقيد مشكلة العالم العربى المائية، كونها مشكلة مركبة. فالمشكلة لا تقتصر على شح العالم العربى فى موارده المائية، بل تكمن فى حقيقة أن ما يزيد عن ٩٩٪ من موارد العالم العربى السطحية من المياه، تأتى من مصادر خارج حدود العالم العربى الجغرافية والسياسية؛ مثل وضع حوضى نهر النيل ونهرى دجلة والفرات، أو تتحكم فيها دول مغتصبة لمصادر المياه السطحية العربية، كما هو وضع نهر الأردن، وحوض اليرموك المسيطرة إسرائيل عليهما.

فالبناء الإقليمى القومى للعالم العربى، يمكن أن ينهار من داخله، إذا ما تفاقمت مشكلة المياه قطريا، من داخل كيانات أعضائه، دونما حاجة إلى تطور خطر خارجى، من قبل عدو تقليدى أو محتمل، يهدد الصيغة الوطنية للدولة العربية الحديثة. حتى الدول العربية العريقة حضاريا فى حوضى النيل والرافدين، ليست بمنأى عن مواجهة خطر حقيقى وناجز لأمنها الوطنى؛ بسبب مشكلة المياه. سيناريو قد يبدو بعيد الاحتمال. غير أنه يعكس مدى الخطورة الاستراتيجية لمشكلة المياه فى العالم العربى، وعلى الأمن القومى العربى، بصفة خاصة. كما تعكس مشكلة المياه أحد المخاطر الرئيسية التى تحدق بصيغة الدولة الوطنية الحديثة، فى العالم العربى، خارج تبصر إمكان التكامل العربى الإقليمى.

فمشكلة المياه فى العالم العربى أكبر وأخطر من أن تتصدى لها الدول العربية قطريا، مهما بلغت موارد أى قطر عربى المادية وإمكاناته المائية المتاحة والمحتملة. تاريخيا، كان لابد من وجود دعم إقليمى عربى لأية دولة عربية، للتعامل مع قضية المياه، فى مواجهة شركائها المتشاطئين معها فى

مجارى الأنهار الدولية. مصر على سبيل المثال، عندما كانت تتمتع بوضع إقليمى قوى على المستوى العربى والأفريقى، تمكنت من تمرير اتفاقية ١٩٥٩م مع السودان التى حددت بموجبها نصيبها من مياه النيل بـ ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا، وكانت قبل ذلك قد نجحت فى معركتها مع الدول الكبرى والبنك الدولى لتمويل بناء السد العالى. اليوم بعد أن فقدت مصر كثيرا من رصيدها العربى والأفريقى، نجدها تواجه صعوبات كبيرة وخطيرة للحفاظ على نصيبها من مياه نهر النيل. دعك من تطلعها لزيادة حصتها من مياه النيل؛ إذ تقدر حاجتها اليوم من مياه النيل بـ ٧١ مليار متر مكعب، وليس ٥٥,٥ مليار متر مكعب فحسب. كما جاء فى اتفاقية ١٩٥٩م التى تريد دول المنبع السبع فى حوض النيل تجاوزها، كما بدا فى مفاوضات شرم الشيخ فى ١٣ إبريل ٢٠١٠، لعقد اتفاقية إطارية لتعاون دول حوض النيل لتقسيم مياه النهر.

لكن علينا للتعامل مع التحديات الإقليمية التى تواجه العرب مائيا، ألا نأخذ البعد الإقليمى لنفوذ دولة عربية أو مجموعة من الدول العربية بوصفه متغيرا كفيلا للتصدى للمشكلة فى ظرف زمنى محدد. ليس بعيدا عن إنجاز مصر فى تمرير اتفاقية ١٩٥٩م مع السودان أفريقيا ودوليا، فشل العرب، وبقيادة مصر أيضا، فى منتصف الستينيات من القرن الماضى، فى تنفيذ مشروع تحويل نهر الأردن التى انعقدت أول قمة عربية فى القاهرة فى يناير ١٩٦٤ من أجله، عندما هددت إسرائيل باستخدام القوة، بل نفذت استخدام القوة لمنع العرب من المضى فى المشروع.

هذا التعاطى العربى للتعامل مع مشكلة المياه إقليميا، يعكس اختلاف جبهات الصراع المائى فى المنطقة، من حيث طبيعته، وأدوات التعامل معه. ومهما بلغ الخلاف على جبهتى حوض النيل والرافدين؛ فإن الأداة الدبلوماسية والتعويل على علاقات الجوار، بل الجدل بمنطق القانون الدولى والاتفاقات الدولية، واستخدام كل أشكال القوة الناعمة، يمكن أن يوصل، فى النهاية، إلى

قواسم مشتركة بين دول مصب الأنهار الدولية العربية ودول المنبع غير العربية.

لكن فى حالة الجبهة المائية العربية الإسرائيلية، فإن احتمالات حركة الصراع العنيف، لابد أن تكون حاضرة لدى مؤسسات صنع القرار العربية، وفى حسبان منظومة العمل العربى المشترك. وإسرائيل، وإن شهدت الأربعون سنة الماضية حدود قوتها العسكرية على الأرض؛ إذ فقدت إسرائيل معظم الأراضى العربية التى احتلتها فى حرب يونيه ١٩٦٧م؛ فإن أطماع إسرائيل فى المياه العربية، تمتد إلى ما تحت الأرض للاستيلاء على موارد المياه العربية فى فلسطين ولبنان وسوريا وحوض الأردن واليرموك، بل إن يدها تمتد إلى خارج حدود دول الطوق، لتصل إلى منابع النيل ونهرى دجلة والفرات، من أجل الإضرار بالأمن القومى لمصر وسوريا والعراق، ليس من أجل الحصول على المياه، هذه المرة؛ بل لتعزيز قوتها الرادعة، حتى ما بعد التوصل إلى تسويات سلمية مع الدول العربية، بوصف ذلك أفضل ضمانة، من وجهة نظر ساسة إسرائيل، لاستمرار أية تسويات سلمية مع العرب، قد تعقد مستقبلا.

هناك، إذن، اختلاف استراتيجى كبير بين نظرة إسرائيل لقضية المياه، ونظرة العرب. فإسرائيل تنظر إلى المياه بحساسية بالغة، تعكس عقيدتها الصهيونية التوسعية. وهى أيضا تنظر إلى قضية المياه بوصفها قضية حياة أو موت، لا تتردد فى استخدام أدوات الردع لديها لحسم مسألة الحصول على موارد متزايدة للمياه من جيرانها، بغض النظر عن الأوضاع السياسية السائدة بينها وبين الدول العربية. بعبارة أخرى: إسرائيل فيما يخص قضية المياه سيان، لديها استمرار حالة الحرب مع العرب أو تطوير أى شكل من أشكال التسويات السلمية معهم. فى كل الأحول إسرائيل لا تساوم على مصادر المياه، وإن بدا أنها تساوم على الأرض.

العرب، من ناحية أخرى، ليس لديهم هذا التصميم الذى لدى إسرائيل،

تجاه مواجهة تحديات مشكلة المياه، بل إن العرب، فى أية تسوية مع إسرائيل، يمكن أن يكتفوا بشكلية عودة الأرض، ويتسامحوا فى قضية المياه، كما ظهر فى موقف الفلسطينيين والأردنيين، من مشكلة المياه، وفقا لاتفاقات أسلو واتفاقية وادى عربة، حتى إن الرئيس السادات عرض يوما تزويد إسرائيل بمياه نهر النيل!

حتى مع تطور أية تسوية شاملة مع إسرائيل، يبقى خطر إسرائيل على الأمن القومى العربى حاضرا فى بعده الاستراتيجى والمائى. وحروب إسرائيل القادمة مع العرب غير تقليدية، ليس فى نظم أسلحتها، ولا فى "تكتيكات" عملياتها، ولا فى خطط أهدافها، ولكن فى موضوعها (المياه). لن تسعى إسرائيل فى أية حرب قادمة مع العرب إلى احتلال أرض أو تشريد شعب، بقدر ما تسعى لفرض هيمنة إقليمية، تتمحور حول الاستيلاء على مصادر المياه العربية القريبة، والتأثير، بصورة فعالة، فى موارد العرب المائية، خارج حدود العالم العربى، فى منابع الأنهار الدولية.

العرب لن يتمكنوا من تجاوز تحديات مشكلة المياه على أمنهم القومى وأمن مجتمعاتهم، إلا من خلال تطوير استراتيجية تكاملية مائية عربية، تسهم الدول العربية مجتمعة فى تحمل تكلفة الأخذ بها، وتتقاسم عوائدها. إن خيار التكامل الإقليمى العربى لمواجهة تحديات مشكلة المياه، هو المخرج الحقيقى للعرب من أزمتهم المائية. التكامل العربى الإقليمى العربى ليس فى محاولة زيادة موارد العرب المائية، أو رفع كفاءة الاستخدام الرشيد للمياه فى المجتمعات العربية، أو تطوير تكنولوجيات مبتكرة فى مجالات إنتاج المياه، فحسب، بل أيضا لمواجهة تحديات أزمة المياه الخارجية، بوصفها قضية أمن قومى، تستخدم فيه كل إمكانات القوة العربية الناعمة، وإن تطلب الأمر الصلبة، لتأكيد حقوق العرب المائية، وإظهار مدى حساسية قضية المياه للأمن العرب القومى.

لقد فشلت جميع مشاريع التكامل العربية، منذ إنشاء الجامعة العربية إلى اليوم، حتى من استمر منها؛ مثل تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى لم يحقق أبسط معايير التكامل الإقليمى التى نراها فى كيانات تكاملية إقليمية ناجحة؛ مثل تجربة الاتحاد الأوربى. وربما فى تبنى قضية المياه عربيا بصورة جماعية، بعث لبنى تحتية كانت قائمة فى الماضى، سبق العرب بها كثيرا من الأمم، ولم تبرح أرشيف الجامعة العربية، ومقررات القمم العربية. على العرب، هذه المرة، ليس قراءة اتفاقيات الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى، بوصفه أهم مرجعيات التكامل الإقليمى العربى الاستراتيجية والسياسية والمؤسساتية، بل استيعابها وتطوير إرادة تفعيلها بمحاولة تطبيقها، ولو من قبيل تجربة التعامل مع مشكلتهم المائية.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES
معهد البحوث والدراسات العربية

الهـــوامش:

(١) للمزيد عن مفهوم القوة الناعمة، انظر:

Joseph S. Nye Jr., Soft Power: The Means to Success in World Politics, (NewYork: Public Affairs, 2004).

(٢) مصر وإن تركز على موارد قوتها الناعمة فى تأكيد حقوقها التاريخية فى مياه نهر النيل؛ فإنه بات واضحا لدول الحوض والعالم، أنها لن تتردد فى استخدام قوتها العسكرية الضاربة، فى سبيل الذود عن حقوقها التاريخية تلك. لقد تكرر هذا الموقف كثيرا، بصورة رسمية، وليس على مستوى وسائل الإعلام فحسب، حتى إن الرئيس السادات الذى رأى أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ آخر الحروب (يعنى مع إسرائيل)، نقل عنه عقب توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل أن مصر لن تتردد فى خوض حرب على جبهتها الجنوبية، مع دول حوض النيل، لردع أية محاولات للنيل من حقوقها التاريخية فى مياه النيل. وإن كانت مصر تفضل لغة الحوار مع دول الحوض، وتتجنب لغة التصعيد فى علاقتها مع دول حوض النيل، حتى فى مواجهة مواقف متشددة من قبل دول المنبع فى حوض النيل؛ مثل تلك التى ظهرت مؤخرا فى جولة مفاوضات شرم الشيخ فى: ١٣ إبريل ٢٠١٠، عندما قررت دول المنبع السبع المضى فى تطوير اتفاقية إطارية لتعاون دول حوض النيل السبع، وتقسيم مياه النهر بعيدا عن مصر والسودان، والإعلان من طرف الدول السبع، من جانب واحد، إنهاء جولات مفاوضات الاتفاقية الإطارية بمؤتمر شرم الشيخ؛ وهو الأمر الذى يعرض الحقوق التاريخية لمصر والسودان فى مياه النيل للخطر.

(٣) لمزيد عن المدرسة الواقعية فى العلاقات الدولية، انظر: للمؤلف نفسه:

Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations, (New York: Alfred A. Knopf, 1967).

(٤) للنظر فى إمكانات التكامل الإقليمى بين مجتمعات الدول النامية، انظر:

Ernest B. Hass and Philip Schmiter, "Economics and Differential Patterns of Political Integration: Projection about Unity in Latin America," (New York: Doubleday and Company, 1966), p.262.

(٥) كان كارل دويتش من أوائل من تنبأوا بنجاح قيام الاتحاد الأوربى، عندما جادل فى أن قيام حلف شمال الأطلسى بأهدافه الاستراتيچية الواضحة لمجابهة أى تهديد أمنى سوفييتى لأوربا الغربية، ستكون من أهم آثاره الإيجابية فى أوربا التطور نحو قيام كيان تكاملى فى أوربا الغربية الذى يشكل الخيار البعيد المدى لتجاوز إمكانات الدولة القومية المتواضعة؛ وهو الأمر الذى يعزز فى النهاية الأمن الإقليمى (القومى) لأوربا.

(٦) انظر، على سبيل المثال، المواد: الثانية والثالثة والخامسة والسابعة والثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية، عام ١٩٥٠م.

(٧) من أهم عوامل تقويض دعائم التحالفات الدولية والكيانات الاستراتيچية الإقليمية التكاملية، لجوء أحد أطراف تلك الكيانات الدولية الإقليمية إلى عقد صلح منفرد مع العدو المشترك. انظر:

George F. Liska, Nations in Alliance: The Limits of Interdependence (Baltimore: Johns Hopkins Press,) 1962, p.66.

ويكون تأثير تقويض التحالف أقسى، إذا ما حدث الخروج عن التحالف أو التكامل الإقليمى، من القوة الرئيسية فى التحالف (The Core Power)، انظر للمؤلف نفسه:

George F. Liska, International Equilibrium: A Theoretical Essay on The Politics and Organization of Security (Cambridge: Harvard University Press), pp.13-14.

(٨) بلغ مجموع الاتفاقيات التى تناولت الأنهار الدولية الخمسين اتفاقية

ونيف. لعل أول معاهدة تناولت هذا الموضوع هى المعاهدة الموقعة بين هولندا وألمانيا، وهدفها تنظيم الاستعمال المشترك للحقوق المتعلقة بالأنهار بين الدول المبرمة لها فى ١٧٨٥/٨/٢م، تلتها بعد ذلك معاهدة باريس الموقعة بين فرنسا وألمانيا بشأن الملاحة فى نهر الراين المؤرخة فى ١٨١٤/٥/٣٠م. أما بشأن نهر الدانوب فقد أبرمت معاهدتا باريس ١٨٥٦م ولندن ١٨٨٣م، والاتفاقية المبرمة بين مصر والسودان بشأن مياه النيل سنة ١٩٠٧م، وكذلك الاتفاقية الموقعة فى ١٩١٤/١٢/١٧م بين فرنسا وإيطاليا بشأن نهر رينو وروافده، ومعاهدة فرساى سنة ١٩١٩م، والمعاهدة المبرمة سنة ١٩٢٢م بين روسيا وفنلندا، وموضوعها عدم تحويل مجرى النهر أو إقامة منشآت مائية تؤثر فى تدفق المياه، ومعاهدة لوزان سنة ١٩٢٣م التى أوجبت على الدول المشتركة فى الأنهار الحفاظ على الحقوق المكتسبة للدول المتشاطئة، والاتفاقية المعقودة بين فرنسا وسويسرا بشأن نهر الراين عام ١٩٢٦م، والمعاهدة الروسية الإيرانية حول استغلال نهر أراكس الموقعة فى ١٩٥٧/٨/١١م، إضافة إلى الاتفاقية الموقعة بين الهند وباكستان سنة ١٩٦٠م بشأن نهر الهندوس. (موقع حكومة كردستان العراق).

(٩) من أمثلة ذلك:

- إشارة بطرس غالى عام ١٩٨٩ (عندما كان وزير دولة للشئون الخارجية) إلى أن سلامة الأمن القومى المصرى مرتبطة بمسألة المياه؛ إذ يتحكم فى مجرى النيل ثمانى دول أفريقية، وانقسام السودان مستقبلا إلى دولتين سيكون له مضاعفات سلبية على الأمن القومى المصرى.
- وأشار وزير السياحة الإسرائيلى السابق المتطرف (رحبعام زئيفى) فى سنة ١٩٩٠ قائلا: إذا ازدادت مشاكل المياه فى إسرائيل، ولم نستطع حلها بالطرق السلمية، سنلجأ إلى أسلوب الحرب، وهل لدينا خيار آخر...؟!

- وتصريح الرئيس المصرى الراحل محمد أنور السادات فى عام ١٩٧٧، بعد أيام من توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل: الماء هى القضية الوحيدة التى يمكن لمصر أن تدخل حربا من أجلها، ولم يكن يعنى هنا إسرائيل، بل إثيوبيا.
- وإشارة العاهل الأردنى الراحل الملك حسين فى عام ١٩٩٤: "الماء سيكون السبب الوحيد الذى يدفعنا إلى الدخول فى حرب مع إسرائيل".
- وصرح سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا الأسبق، فى أثناء افتتاح سد أتاتورك فى يونيو ١٩٩٢، قائلا: "الله منحهم النفط ومنحنا الماء، إننا لا نريد منكم [يقصد العرب] النفط، ولا تطلبوا منا الماء". ويواصل: "مادامت منابع النهرين (دجلة والفرات) فى بلدنا؛ فإن مياه النهرين ستكون لنا".
- أما تورجوت أوزال (رئيس وزراء تركيا الأسبق) فقد قال فى حينه: "إننى أفضل الماء على النفط، مشيرا إلى الدول العربية، والنفط يجعلنا كسالى، أما الماء فيرفع من منزلة الإنسان، وأساس نشاطه الحيوى. (موقع حكومة كردستان العراق، مرجع سابق).

(١٠) فيما يتعلق باحتمالات الخطأ فى نشوب حرب نووية، انظر:

Albert Wohlstetter, "The Delicate Balance of Terror," Foreign Affairs, 38 (January, 1959), pp.211-234.

المراجع:

أولا- المراجع العربية:

- أبو كويك، أحلام (٢٠٠٧)، "دراسة حول المياه فى فلسطين"، المجلس التشريعى الفلسطينى، متاح على: (٢٠١٠/٣/١٦، ١١: ٥١ جرينتش)

http://www.pal-plc.org/site/374/default.aspx?tabID=374&ItemID=39390&mid=2984&wversion=Staging

- أبا يزيد، فكرية (٢٠١٠)، "فجوة مائية قادمة للوطن العربى"، موقع حزب الخضر المصرى، جريدة الوطن المصرية، ٢٠١٠/١/٩، ٢٠١٠ - ١٢: ٥٣. متاح على: (٢٠١٠/٥/١٠، ١٠: ٣٥ جرينتش)

http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=13815&subcategoryid=260&categoryid=36

- البشرى، السيد (١٩٨٨)، "مشكلة المياه وأثرها على الأمن القومى العربى"، مجلة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: ٤٠- ٦٠.
- المالكى، عبد الرضا (٢٠٠٩)، "الأمن المائى العربى"، مركز دراسات البينة، جريدة البينة، ١٤٣١/٨/١٥هـ، متاح على: (٢٠٠٩/٨/٦، ٢١: ١٦ جرينتش)

http://www.al-bayyna.com/modules.php?name=News&file=print&sid=28131

- إسماعيل، مصطفى عثمان (٢٠١٠)، "خمسة عوامل تهدد الأمن القومى العربى" (محاضرة)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، متاح على: (Sudaneseonline.com)، ٢٠١٠/١/١١، ٢٣: ٣٩ جرينتش.
- المجذوب، محمد (٢٠٠٩)، "الأمن القومى العربى بين النظرية والتطبيق"، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ٢٠٠٩/٣/١٧، متاح على: (٢٠٠٩/١١/٧، ١٨: ٢٥ جرينتش)

http://www.dctcrs.org/s6061.htm

- المشاط، عبد المنعم (٢٠١٠)، "انعكاس أزمة النظام الرسمى العربى على الأمن القومى"، موقع الجزيرة نت، متاح على: (٢٠١٠/٣/٦، ١٢: ١٠ جرينتش)

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34E1CA5A-C777-4D3C-AB02-0E018F3FFE06.htm

- العلاف، إبراهيم خليل (٢٠٠٨)، مشكلة المياه والموارد المائية فى الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق.
- العرب، إبراهيم أسامة (٢٠١٠)، "الأطماع الإسرائيلية بالمياه العربية"، جريدة الخليج الإماراتية، ٢٠١٠/٠٢/١٨، متاح على: (٢٠١٠/٣/١٢، ١٣: ٢٣ جرينتش)

http://www.alkhaleej.ae/portal/ed0f93a4-4732-43ac-9c88-a037299fab69.as

- الشيخلى، ليلى (٢٠٠٩)، "مشكلة المياه فى العالم العربى وسبل مواجهتها"، قناة الجزيرة، متاح على: (٢٠٠٩/٨/٦، ١٠: ٢٤ جرينتش)

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/609B0376-7377-4B8A-B588-A76C0EC006E6

- أحمد، جمال (٢٠٠٩)، "الأيدى الخفية والمياه العربية"، موقع مجلة المياه، ٢٠٠٩/٤/٨، متاح على: (٢٠٠٩/١١/١٩، ١٩: ٣٦ جرينتش)

http://almyah.net/mag/articles.php?action=show&id=231

- الطويل، رواء زكى (٢٠٠٩)، أزمة المياه والأمن المائى العربى، دار الأثير للطباعة والنشر، الموصل.
- بدراوى، هند (٢٠٠٩)، "اتفاقيات ومفاوضات مياه النيل"، موقع إيجى نيوز، ٢٠٠٩/٠٦/١٣، متاح على: (٢٠١٠/١/٩، ١٨: ٥٨ جرينتش)

http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=69428

- السهلى، نبيل (٢٠١٠)، "إسرائيل وسرقة المياه الفلسطينية"، موقع الجزيرة نت، ٢٠١٠/١/٢، متاح على: (٢٠١٠/١/٢٤، ١٢: ٣٣ جرينتش)

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/74C3025C-3347-487E-8050-DBFE2424126C.htm

- القدوة، سرى (٢٠١٠) "الأمن المائى العربى، ومستقبل الصراع العربى الإسرائيلى"، موقع المحرر، متاح على: (٢٠١٠/١/٢٠، ٩: ٣٠ جرينتش)

http://www.al-moharer.net/moh226/qudweh226.htm

- الربيعى، صاحب (٢٠٠٩)، "الاتفاقيات المائية بين العراق ودول حوض الفرات"، الحوار المتمدن، العدد (٢٧٢١) متاح على: (٢٠٠٩/١٢/٢٨، ١١: ٢٥ جرينتش)

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=179498

- التل، سفيان (٢٠٠٤)، "الأمن المائى العربى"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، متاح على: (٢٠١٠/٣/٦، ١: ٥٩ جرينتش)

http://74.125.153.132/search?q=cache:LLNsyCky3s8J:www.sufyantell.net/lectures/water.pps+%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9+%D9%87%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%83%D9%8A+%D8%AD%D9%88%D9%84+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9&cd=11&hl=ar&ct=clnk&gl=qa

- وهبان، أحمد (٢٠١٠)، محاضرة: "مقدمة فى العلاقات الدولية"، جامعة الملك سعود، الرياض، متاح على: (٢٠١٠/٢/٣٠، ١٥: ٣٧ جرينتش)

http://74.125.153.132/search?q=cache:9bg9z07r7ZUJ:faculty.ksu.edu.sa/wahban/245/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A9(7)245%D8%B3%D8%A7%D8%B3.doc+%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%AC+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=qa

- وردم، باتر محمد على (٢٠٠٧)، "إدارة المياه فى البيئة العربية" وكالة الأنباء الإسلامية، متاح على: (٢٠٠٩/١١/١٢، ١٥: ٢٥ جرينتش)

http://www.arabenvironment.net/arabic/archive/2007/5/233849.html

- حسن، مرتضى جمعة (٢٠٠٩)، "موارد المياه، والسياسة والصراعات الدولية"، جريدة الاتحاد الكردية، ٢٠٠٩/١/٣٠، متاح على: (٢٠٠٩/١٢/١٩، ٩: ٠٥ جرينتش)

http://www.alittihad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=18462

- كاخيا، إبراهيم بن إسماعيل، (٢٠٠٨)، "مستقبل أزمة المياه والصراع عليها فى الشرق الأوسط"، مجلة الحرس الوطنى، ١ حزيران (يونيو ٢٠٠٨) الرياض: ١٢ وما بعدها، متاح: على: (٢٠٠٩/٧/١٦، ١٨: ١٩ جرينتش)

http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=275748

- مهدى، سحر (٢٠١٠)، "فى مفهوم الأمن القومى"، جريدة الاتحاد الوطنى الكردستانى، متاح على: (٢٠١٠/٣/١٦، ١١: ١٢ جرينتش)

http://www.alittihad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=22433

- مولاور، كلاوديا (٢٠٠٧)، "سوريا والعراق فى مواجهة تركيا: صراع على مياه دجلة والفرات"، ترجمة: راند الباش، موقع قنطرة، متاح على: (٢٠٠٩/١٢/١٣، ١٢: ٣٤ جرينتش)

http://ar.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-492/_nr-512/i.html

- محمود، حواس (٢٠٠٦)، "الأمن القومى العربى بين النظرية والواقع"، الحوار المتمدن، العدد (١٤٣٤) متاح على: (٢٠٠٩/١٢/٩، ١٨: ٢٥ جرينتش)

http://www.ahewar.org/debat/.art.asp?aid=55040

- منصور، تريز (٢٠٠٥)، "ندوة حكمية المياه في الإسكوا: التحديات المستقبلية يمكن تجاوزها"، مجلة الجيش، العدد (٢٤٦)، متاح على: (١٤/١٢/٢٠٠٩، ١٣: ٢٥جرينتش)

http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=9634

- مصطفى، كمال الدين محمد عثمان (٢٠٠٩)، "قضية استراتيجية المياه"، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، متاح على: (٩/٤/٢٠١٠، ٠١: ٤١ جرنيتش)

http://www.mascenter.com/en/articles.php?ID=12&do=view

- معمري، مكي (٢٠١٠)، "أخطار ماثلة تهدد مستقبل المياه العربية، أبرزها الحروب والخصخصة والتطور الديموغرافي"، صحيفة الإمارات اليوم ١٨/٢/٢٠١٠، متاح على: (٤: ٤٧ جرينتش)

http://www.emaratalyoum.com/Articles/2010/2/Pages/17022010/02182010_782799d4345e44ffad6e4537ef4f2402.aspx

- مشعل، فاضل (٢٠٠٩)، "تدني نسب تدفق مياه دجلة والفرات على العراق"، الجزيرة دوت نت، ٢٧/٥/٢٠٠٩ متاح على: (١٢/٨/٢٠٠٩، ١١: ٣٨ جرينتش)

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BD567DC1-27D3-4AFB-AC06-E812D68D256D.htm

- سوفر، أرنون (٢٠٠٦) الصراع على المياه في الشرق الأوسط، مطابع جامعة حيفا، تل أبيب، متاح على: (١/١٢/٢٠٠٩، ١٢: ٣٠ جرينتش)

http://aradina.kenanaonline.com/topics/57752/posts/87091

- ناجي، عزو محمد عبد القادر (٢٠٠٨)، "عدم الاستقرار السياسي في القرن الأفريقي"، الحوار المتمدن، العدد: (٢٣٨٠)، ٢١/٨/٢٠٠٨، متاح على: (٦/٣/٢٠١٠، ١٢: ١٢ جرينتش)

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144482

- سعد، عماد (٢٠٠٩)، "أبوظبى تشهد دورة رفيعة المستوى حول دبلوماسية المياه"، موقع حكومة إقليم كردستان، مجلس الوزراء، ٢٠٠٩/١٠/١٣، متاح على: (٢٠٠٩/١٢/١٠، ١٢: ٣٠ جرينتش)

http://www.zhenga.net/arabic/babat.php?id=1103

- سعيد، إبراهيم (٢٠٠٢)، استراتيجية الأمن المائى العربى، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق.
- سلامة، رمزى (٢٠٠٧)، المياه فى الوطن العربى، احتمالات الصراع والتسوية، عرض: محمد يوسف، موقع مرصد البيئة العربية، متاح على: (٢٠٠٩/١٢/١١، ٠٢: ٢٥ جرينتش)

http://www.arabenvironment.net/arabic/archive/2007/5/233849.html

- سلمان، محمد أحمد سلمان (٢٠٠٨)، "تجاهل الاتفاقية الدولية للمياه يهدد ببروز نزاعات"، جريدة الصحافة، العدد (٥٢٩٧)، متاح على: (٢٠٠٨/٣/١٨، ٧: ٥٢ جرينتش)

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147498870

- سليمان، منذر (٢٠٠٩)، "نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومى العربى ومرتكزاته"، موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان، متاح على: (٢٠٠٩/٨/٢٨، ١٩: ٠٩ جرينتش)

http://www.achr.eu/art381.htm

- سمان، عارف (٢٠١٠)، "الأمن المائى والوطن العربى"، موقع مركز المدينة للعلم والهندسة، متاح على: (٢٠١٠/٣/١٥، ٢٣: ٥٠ جرينتش)

http://www.khayma.com/madina/m2-files/watersave.htm

- عبد العال، وحيد (٢٠٠٩)، نقص موارد المياه أكبر تحد يواجه العالم، مجلة حوارات الفاخرية، ٢٠٠٩/٨/٥، متاح على: (٢٠٠٩/١٢/١٢، ١٥: ٢٧ جرينتش)

http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=4676

- عبد الراضى، حسن (٢٠٠٨)، "الدرء حروب مياه محتملة، هل يحتاج العالم إلى مجلس أمن مائى ؟"، الحوار المتمدن العدد: (٢٣٢٣)، ٢٠٠٨/٦/٢٥، متاح على: (٢٠٠٩/١١/٦، ١٥: ١٠ جرينتش)

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=138872

- عيسى، إبراهيم سليمان (١٩٩٩)، "أزمة المياه فى العالم العربى، المشكلة والحلول الممكنة"، دار الكتاب، القاهرة.
- عرفة، محمد جمال (٢٠٠٤)، هل تبدأ حروب المياه من حوض النيل، موقع إسلام أون لاين، ٢٧ فبراير ٢٠٠٤، متاح على: (٢٠١٠/٣/٤، ٢٠: ٤٠ بتوقيت جرينتش)

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1170620759955

- ربيع، حامد (١٩٨٤)، نظرية الأمن القومى العربى، والتطور المعاصر للتعامل الدولى فى منطقة الشرق الأوسط، دار الوقف العربى، القاهرة.
- ريحان، عبد الرحيم (٢٠١٠)، "إسرائيل تسرق المياه العربية"، موقع محيط، متاح على: (٢٠١٠/٢/١٣، الساعة: ١١: ٣٩ جرينتش)

www.moheet.com/more.aspx?pg=21&nid=347979

- شلبى، مغاورى (٢٠١٠)، "تدويل المياه وخلط الماء بالسياسة"، موقع إسلام أون لاين، متاح على: (٢٠١٠/٢/٥، ١٢: ٣٦ جرينتش)

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1178193357517&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout

- خدام، منذر (٢٠٠١)، "الأمن المائى العربى، الواقع والتحديات"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- غانم، حسن (٢٠٠٦)، "الدول العربية تحت خط الفقر المائى"، الحوار المتمدن العدد (١٤٤١)، متاح على: (٢٠١٠/٤/٩ الساعة ١: ٥٨ جرينتش)

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=55576

ثانيا- المراجع الأجنبية:

- Deutsch, Karl W. et al., (1957), Political Community and the North Atlantic Area Princeton University Press: Princeton.
- Dougherty, James E. and Pfaltzgraff, Jr., (1971), Contending Theories of International Theories, J.B.Lippincott Company: New York.
- Kliot, Nurit (1994), Water Resources and Conflict in the Middle East, Routledge: New York.
- Hass, Ernest B. and Schmiter, Philip, "Economics and Differential Patterns of Political Integration: Projections about Unity in Latin America," International Organization, (18), 1966, 707.
- Hass, Ernest B., "The Uniting of Europe and the Uniting of Latin America," Journal of Common Market Studies, (5), June 1967, 324.
- Kissinger, Henry A., (1966), "Arms Control and, Inspection and Surprise Attack" Foreign Affairs, (38), 557–575.
- Liska, George F. (1962), Nations in Alliance: The Limits of Interdependence, Johns Hopkins Press: Baltimore.
- Liska, George F. (1957), International Equilibrium: A Theoretical Essay on The Politics and Organization of Security, Harvard University Press: Cambridge.
- Morgenthau, Hans J., (1967), Politics Among Nations, 4th ed., Alfred A. Knopf: New York.
- Nye, Joseph S Jr., (2004), Soft Power: The Means to Success in World Politics, Public Affairs: New York.

- Santayana, George (2006) Theoretical Frameworks on National Security, Austin Peay state University Press: Clarksville, Tennessee. Available at: (9/8/2009, 03:38)
- http://209.85.229.132/search?q=cache:zWKT93cpAdwJ:www.aps.u.edu/
- Wohlstetter, Albert (1959), "The Delicate Balance of Terror," Foreign Affairs, (38), 211-234.

ثالثا- مراجع أخرى:

- تقرير البنك الدولى (٢٠١٠)، "الموارد المائية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، متاح على: (٢٠١٠/٢/٢٦، ٢: ٣٥ جرينتش)

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/EXTMNAREGTOPWATRES/0,,contentMDK:21755910~menuPK:497170~pagePK: 34004173~piPK: 34003707~theSitePK:497164,00.html

- تقرير مجلس الوزراء المصرى (٢٠٠٩)، "الحالة المائية فى مصر، السنة الثالثة"، العدد (٣٠)، متاح على: (٢٠٠٩/٨/١٣ ١١: ٢٥ جرينتش)

http://www.ikhwanonline.com/Data/2009/8/13/ikhwan100.pdf

- تقرير وزارة البيئة الأردنية (٢٠٠٩)، "المياه فى العالم"، متاح على: (٢٠٠٩/٨/٢٤، ٠٦: ٣٧ جرينتش)

http://209.85.229.132/search?q=cache:SlMDQYYIVYsJ:www.environment.gov.jo/society_encyclopadia/scwor6.htm+%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87+%D9%81%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85&cd=2&hl=ar&ct=clnk&gl=eg

- هيئة الاستعلامات الفلسطينية (٢٠٠٣)، "الانتهاكات الإسرائيلية فى قطاع

المياه الفلسطينية"، متاح على موقع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية: (٢٠١٠/٢/٢١، ٣: ٢٢ جرينتش)

http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=me

- موقع إسلام أون لاين (٢٠٠١)، "مستقبل الصراع على الشرق الأوسط " متاح على: (٢٠١٠/٢/٥ ١٦: ٠٥جرينتش)

http://www.islammemo.cc/2002/09/07/2151.html

- موقع التليفزيون الألماني (٢٠٠٦)، "اليوم العالمي للمياه - نبع الحياة هو محور النزاعات القادمة"، متاح على: (٢٠٠٩/١١/١٢، ١٣: ٢٣ جرينتش)

http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1941337,00.html

- موقع حكومة كردستان العراق (٢٠٠٤)، "التقسيم العادل لمصادر المياه المشتركة بين الدول"، متاح على: (٢٠٠٩/١٢/١٨، ١٨: ٢٠ جرينتش)

http://www.krg.org/articles/print.asp?anr=4511&lngnr=14&rnr=84

- موسوعة ويكيبيديا العالمية (٢٠١٠)، "الموارد المائية فى العالم، متاح على: (٢٠١٠/١/٩، ١: ٤٠ جرينتش)

http://en.wikipedia.org/wiki/Water_resources

- موسوعة ويكيبيديا العالمية (٢٠٠٩)، "مفهوم الأمن القومى"، متاح على: (٢٠٠٩/٨/٢٦، ١٣: ٢٣جرينتش)

http://en.wikipedia.org/wiki/National_security

- موسوعة ويكيبيديا (٢٠١٠)، "نهر النيل"، متاح على: (٢٠١٠/٣/٤، ٢٠: ١٠ جرينتش)

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%87%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84

- موسوعة ويكيبيديا (٢٠١٠)، "نهرا دجلة والفرات"، متاح على: (٢٠١٠/٣/٤ ٢٠: ٤٠ جرينتش)

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%AC%D9%84%D8%A9

- مركز بتسليم لمعلومات حقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة (٢٠١٠)، "السيطرة الإسرائيلية على المياه فى الأراضى المحتلة"، متاح على: (٢٠١٠/٣/٥، ١: ٠٢ بتوقيت جرينتش)

http://www.btselem.org/Arabic/Water/Consumption_Gap.asp

- سويس إنفو (٢٠٠٣)، "عام الماء، جهود سويسرية لنزع الفتيل"، متاح على: (٢٠٠٩/١٢/٢٨، ١٨: ٢٨ جرينتش)

http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=105&sid=1790953&cKey=1051716480000&ty=st&rs=yes

- صحيفة الوطن (٢٠٠٩)، "شبح حروب المياه"، متاح على: (٢٠٠٩/٨/٢٣، ٢١: ٠٦ جرينتش)

http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=4459&subcategoryid=260&categoryid=36

- صحيفة ٢٦ سبتمبر اليمنية (٢٠٠٩)، "الأمم المتحدة تحذر من أزمة مياه عالمية بحلول ٢٠٣٠"، متاح على: (٢٠٠٩/٣/١٣، ١٦: ٠٠، جرينتش)

www.26sep.net/narticle.php?lng=arabic&sid

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
تطوير الجامعات العربية